أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون دولية

2018/03/24م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

في حفل وداعه.. تيلرسون يصف واشنطن بـ "اللئيمة" ويتجنب ذكر ترامب..... 3

ترمب يعلن تعيين جون بولتون مستشاراً للأمن القومي خلفاً لماكماستر 4

إقالة تيلرسون والعامل الإيراني 5

بوتين والحنين إلى روسيا قوة عظمى..... 7

مستشار الأمن القومي الأمريكي الجديد يؤمن بحل "الدول الثلاث"..... 14

أردوغان لـ "ترامب وبوتين": تركيا لن تتراجع عن خطواتها في سوريا..... 15

صحيفة: مولر يكشف هوية "قرصان روسي" وصلته بحملة ترامب 16

فورين بوليسي: هذا هو خطر فك تحالف أمريكا مع تركيا 19

مستشار ترمب الجديد بقلب فضيحة كامبريدج أناليتيكا..... 22

بوتين القيصر أم المُخلّص؟..... 24

معضلات غربية في التعامل مع روسيا بوتين..... 27

حكومة ترمب للحرب ضد من؟..... 30

إدارة حربية في البيت الأبيض: بولتون أحدث صقور ترامب..... 32

طهران والعالم العربي.. الأمن امتداد للسياسة..... 37

انتصار تركيا في عفرين قد يعيد تشكيل الصراع في سوريا..... 40

في حفل وداعه.. تيلرسون يصف واشنطن بـ "اللئيمة" ويتجنب ذكر ترامب

"قد تكون هذه المدينة مدينة لئيمة، لكن لستم مضطرين أن تكونوا جزءا من هذا".

واشنطن / محمد بلال كنصاري / الأناضول 23\3\2018

وصف وزير الخارجية الأمريكي المقال ريكس تيلرسون، مساء الخميس، العاصمة واشنطن بأنها مدينة "لئيمة".

جاء ذلك في كلمة ألقاها تيلرسون في حفل وداع عقده بمقر الوزارة بواشنطن، لم يذكر فيه اسم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

وأضاف: "قد تكون هذه المدينة مدينة لئيمة، لكن لستم مضطرين أن تكونوا جزءا من هذا".

ودعا موظفي الوزارة إلى عدم خسارة مصداقيتهم، وإبداء اللباقة في التعامل مع بعضهم.

وفي 13 مارس / آذار الحالي، أعلن ترامب في تغريدة عبر "تويتر" إقالة تيلرسون، وتعيين رئيس وكالة الاستخبارات المركزية مايك بومبيو خلفا له.

ترمب يعلن تعيين جون بولتون مستشاراً للأمن القومي خلفاً لماكماستر

واشنطن: «الشرق الأوسط أونلاين» 23\3\2018

ذكر الرئيس الأميركي دونالد ترمب في تغريدة نشرها على حسابه في "تويتر" مساء أمس (الخميس)، أن جون بولتون سيحل محل مستشاره للأمن القومي هربرت ماكماستر الشهر المقبل.

وقال ترمب على تويتر: «يسعدني أن أعلن أنه اعتباراً من التاسع من الشهر المقبل سيكون السفير جون بولتون مستشارًا جديدًا للأمن القومي».

وأضاف: «لقد قام ماكماستر بعمل رائع وسيظل صديقي دوما».

من جانبه، قال ماكماستر في بيان: «أنا ممتن للرئيس دونالد ترمب على فرصة خدمته هو وبلدنا كمستشار للأمن القومي».

وكان قرار مكماستر بالمغادرة قد تم التوصل إليه بالتبادل، وفقاً لمسؤول في البيت الأبيض.

إقالة تيلرسون والعامل الإيراني

جيفري كمب الاتحاد 23\3\2018

كان الرحيل المتوقع منذ فترة طويلة لوزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون، في النهاية، أمراً مفاجئاً إلى جانب أنه شكّل مثالاً واضحاً على الطبيعة المتقلبة لقرارات الإدارة الحالية، وعزم رئيسها على أن يكون رئيس نفسه فحسب. كان تيلرسون مسافراً إلى أفريقيا في مهمة هدفها المساعدة على إصلاح الأضرار الناجمة عن تصريحات ترامب السابقة حول القارة الأفريقية. ومن الواضح أنه تلقى اتصالاً هاتفياً من كبير مستشاري البيت الأبيض «جون كيلي»، يخبره أن الرئيس يريده أن يترك منصبه، لكنه لم يتلق أي اتصال رسمي من الرئيس. وقد علم في بادئ الأمر عن فصله، من خلال تغريدة لترامب على تويتر في السادس من مارس، وفيها شكر الرئيسُ وزيره تيلرسون على خدماته، وقال إنه بصدد تعيين «مايك بومبيو»، مدير وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إيه) ليحل محل تيلرسون.

وقال ترامب على تويتر: «مايك بومبيو مدير المخابرات المركزية سيصبح وزير خارجيتنا الجديد. سيقوم بعمل رائع». وفي المقابل، قال تيلرسون إنه ممتن لأنه أتيحت له الفرصة للعمل في وزارة الخارجية، لكنه لم يقدم أي شكر لترامب لأنه أتاح له الخدمة في هذا المنصب.

والحقيقة هي أنه على الرغم من أن تيلرسون كان يعامل بشكل غير مناسب من قبل ترامب، إلا أنه كانت هناك القليل من الدموع التي ذرفت على رحيله داخل مؤسسة السياسة الخارجية. فقد كانوا ينظرون إليه باعتباره يفتقر إلى الخبرة، وبعيد، ومن الصعب العمل معه، مع نية جلب بعض المتخصصين المتميزين في السياسة الخارجية منذ فترة طويلة للعمل في الوزارة.

وبصرف النظر عن إخفاقاته كقائد إداري، فإن الميزة التي كان يتحلى بها تيلرسون هي علاقته الوثيقة بمستشار الأمن القومي «إتش أر ماكمستر»، ووزير الدفاع «جيمس ماتيس». فقد كان الرجال الثلاثة ينظر إليهم كلاعبين آمنين وأنهم اقتربوا من وظائفهم بحرص وحذر ومثلوا نقطة تعارض ضرورية لترامب واندفاعاته الخطيرة أحياناً أمام الحلفاء، علاوة على ملاحظاته الغامضة عن التجارة، وتصميمه على توسيع الترسانة النووية الأميركية، وبالتالي سباق التسلح النووي.

أما وزير الخارجية المرشح «مايك بومبيو»، فسيجلب للوزارة الخبرة السياسية والإدارية على حد سواء، علاوة على أنه تربطه بترامب علاقة وثيقة، وهو الأمر الذي يرى العديد من المراقبين أنه خبر جيد وسيئ في

نفس الوقت. الخبر الجيد هو أن الرجلين يتعاملان معاً بشكل ودي، كما أنهما على ما يبدو يتشاركان في نفس الرؤى بشأن أجندة ترامب الشاملة.

وعلاوة على ذلك، فإن بومبيو هو عضو جمهوري سابق في الكونجرس ومرتبط بحركة «حزب الشاي» اليمينية من الحزب الجمهوري. وقبل انضمامه للكونجرس كان يحقق نجاحا في حياته المهنية العسكرية والتجارية. وفي الأكاديمية العسكرية للجيش الأميركي «ويست بوينت» كان بومبيو الأول على دفعته، وبعد ذلك خدم لمدة خمس سنوات في الجيش، بما في ذلك القيام بجولات في ألمانيا وحرب الخليج الأولى. وبعد ذلك ذهب إلى كلية الحقوق بجامعة هارفارد حيث حصل على درجة الدكتوراه في القانون، وبعدها عمل كمحرر في مجلة هارفارد القانونية.

أما الأخبار السيئة، من وجهة نظر بعض المراقبين، فهي أن بومبيو يشارك ترامب في ازدرائه اتفاق إيران النووي والتشكك في قضية التغير المناخي. وقد يعني العامل الإيراني أن ترامب سيواجه الآن قيوداً أقل على تصميمه بشأن إنهاء أو إعادة التفاوض حول خطة العمل المشتركة الشاملة التي وقعها سلفه أوباما في عام 2015. وإذا رفض ترامب، كما وعد، التصديق على امتثال إيران بشروط الاتفاق النووي، فسيكون الأمر متروكاً للكونجرس لتقرير ما إذا كان سيعيد فرض العقوبات على طهران مجدداً. وبما أنه من غير المرجح أن توافق أي من الدول الأخرى المشاركة في الاتفاق على هذه الخطوة، فهناك احتمال أن تعتبر إيران الاتفاق منتهياً، وتتخذ خطوات لاستئناف تلك الأنشطة النووية التي تعلقها حالياً. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى تصعيد التوترات في جميع أنحاء المنطقة وإلى زيادة احتمال الانتشار النووي. ومن الممكن أن تتزامن هذه الأحداث مع الاجتماع المقترح بين الرئيس ترامب وزعيم كوريا الشمالية «كيم يونج أون» لمناقشة برنامج الأسلحة لكوريا الشمالية.

ولا توجد أي مؤشرات على أن الولايات المتحدة ستقدم تنازلات لكوريا الشمالية حتى توافق الأخيرة على إنهاء برامجها النووية والصاروخية. ولن يكون لدى كوريا الشمالية أي حوافز لتغيير سياستها النووية إذا كان ينظر إلى الولايات المتحدة، وهي تبتعد عن الاتفاق النووي الإيراني متعدد الأطراف.

ومن الممكن أن يواجه ترامب بعد ذلك أزمتين نوويتين في الوقت الذي يهدد فيه بشن حروب تجارية ضد الصين وكوريا الجنوبية وأوروبا، وهم ثلاثة لاعبين ضروريين للعمل معه لتجنب احتمالات حدوث أي مواجهة عسكرية في شبه الجزيرة الكورية وفي منطقة الشرق الأوسط.

بوتين والحنين إلى روسيا قوة عظمى

توفيق المديني العربي الجديد 23\3\2018

كما كان متوقعًا، تمت إعادة انتخاب الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، يوم 18مارس/ آذار الجاري، رئيساً لروسيا لولاية رابعة في انتخابات أشبه باستفتاء، إذ حصل على نسبة 76.67% من الأصوات، أي أكثر بكثير من نسبة 63.6% في العام 2012، وأكثر بكثير من كل النسب التي تحدثت عنها استطلاعات الرأي أخيرا. وبذلك، سيبقى بوتين رئيساً لروسيا حتى 2024، أي حين يبلغ 72 عاماً، وسيكون أمضى 25 عاماً منها في السلطة، بعد تعيينه خلفاً للرئيس السابق، بوريس يلتسين.

وشارك في الانتخابات نحو مائة مليون ناخب في أكثر من 94 ألفا من مراكز الاقتراع، كما شارك في التصويت نحو مليوني ناخب آخرين خارج الأراضي الروسية. ومثلت هذه الانتخابات الرئاسية تصويتا على شعبية بوتين، في غياب أبرز معارضيه، إليكس نافالي، الذي أبعد من السباق الانتخابي بقرار قضائي، وحصول منافسه الأبرز، مرشح الحزب الشيوعي البليونير بافيل غرودينين، على نسبة 12.1% من الأصوات، فيما حلّ القومي المتشدد فلاديمير جيرينوفسكي في المرتبة الثالثة، بحصوله على نسبة 5.8%، والصحافية القريبة من المعارضة الليبرالية، كسينيا سوبتشاك، 1.5%.

إعادة الاعتبار للدولة الروسية

في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي في ديسمبر/ كانون الأول 1991، تحولت السياسة الخارجية الروسية، وعلى مدى عقد التسعينيات، توافقا أو استجابةً مع المواقف الأميركية، وانسحبت روسيا من مواقع كان وجودها فيها يمثل نوعاً من التحدّي الموجه إلى الولايات المتحدة الأميركية والكيان الصهيوني على حد سواء، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط. وفضلا عن ذلك، كانت روسيا من بين دول كثيرة، حاولت استثمار أحداث "11سبتمبر" في العام2001، للتقارب مع الولايات المتحدة، فراحت تقدم نفسها الشريك والحليف الذي يعتمد عليه في محاربة ما يسمى الإرهاب. وفي سبيل ذلك، قدمت روسيا تنازلات سياسية وأمنية وعسكرية في آسيا الوسطى، كان بعضهم يعتبرها، إلى عهد قريب، من المحرّمات في السياسة الروسية.

وكان قد شكل تخلّي يلتسين لبوتين عن مهامه الرئاسية، قبل نحو أربعة أشهر من نهاية ولايته، بعد أن عين بوتين رئيساً للوزراء، أبلغ تعبير عن أن مرحلة رئاسة يلتسين التي امتدت من سنة 1991 إلى

1999، استهلكت نفسها، ولا بد من مُنقذ، على الرغم من الأوضاع الصحية الصعبة التي كان يعاني منها الأخير.

ولم يَكن بوتين معروفاً لدى فئات المجتمع الروسي، وهو مولود في 7 أكتوبر/ تشرين الأول1952 في لينينغراد، وتخرج من الدائرة الدولية لكلية الحقوق في جامعة لينينغراد (بطرسبرغ حالياً) سنة 1975، ثم التحق بجهاز المخابرات السوفييتية. عاش في برلين الشرقية من 1985 إلى 1990. وكان من مؤيدي الرئيس السوفييتي الأخير، ميخائيل غورباتشوف، خصوصا لناحية التخلص من عبء جمهوريات الاتحاد السوفييتي على روسيا من الوجهة الاقتصادية. وعمل في مدينة بطرسبرغ نائباً لرئيس البلدية منذ 1994إلى حين استدعائه إلى موسكو عام 1996، للعمل في الإدارة المركزية. وعينه الرئيس بوريس يلتسين عام 1998 أول رئيس لجهاز الأمن الفيدرالي الجديد الذي حل محل المخابرات (ك. جي. بي)، ثم عُين، إضافة إلى ذلك، سكرتيراً لمجلس الأمن القومي الذي يتولى أمور الحرب في الشيشان. ثم أصبح أصغر رئيس وزراء سناً في تاريخ روسيا، في أغسطس/ آب 1999. وتخلى له يلتسين عن رئاسة الدولة في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 1999، وفقا لما يقتضيه الدستور (حلول رئيس الوزراء رئيساً للدولة بالوكالة في حالة الفراغ)، فدعا إلى انتخابات رئاسية مبكرة في مارس/ آذار 2000، ونجح في الجولة الأولى بحصوله على 53% من الأصوات. وأُعيد انتخابه رئيساً فترة رئاسة ثانية في مارس/ آذار 2004، وفاز بغالبية 71.3% من الأصوات. ولا شك في أن وصول بوتين إلى رئاسة الحكومة، ومن ثم إلى رئاسة الدولة عام 2000، كان نتيجة توافقاتٍ بين يلتسين ومن كان يحيط به من رجال الطبقة الحاكمة.

دخل بوتين إلى الكرملين رئيسا منتخبا وقويا، بعد أن كان رئيسًا بالوكالة، في 7 مايو/ أيار 2000. (أعيد انتخابه لولاية ثانية في 14 مارس/ آذار 2004)، وتدخل في الأمن لمواجهة عصابات المافيا والتمرد الشيشاني، كما سبح في حوض الاقتصاد الروسي العَكِر، وعمل على ترسيخ زعامته الأحادية البلاد، في وقتٍ جاهد فيه على إعادة احترام مؤسسات الدولة وجيشها، ومكانتها الدولية، وحضورها في الساحات الإقليمية المتنوعة، وفي الميادين المتعدّدة، سواء على مستوى سوق السلاح وتشعباته التقليدية والاستراتيجية، أو على مستوى هموم الطاقة ومشكلاتها، أم في الملفات الإقليمية الساخنة في العالم، لا سيما ملف الشرق الأوسط.

الواقع مرّ ومعبّر: "لقد شكّل انهيار الاتحاد السوفييتي الكارثة الجغرافية العظمى في هذا القرن. بالنسبة للأمّة الروسية، كان ذلك مأساة فعلية". هذا ما صرّح به الرئيس فلاديمير بوتين في خطابه السنوي في البرلمان، في 25 أبريل/ نيسان 2005. وعبّر بهذه الطريقة عن خوف الكرملين بوجه الانهيار الذي لا يقاوم لسلطته وخسارة الأراضي التي احتلّها ثلاثة قرون. وكان فلاديمير بوتين قد رسم معالم سياسة خارجية لروسيا مرشحة أن تشكل "سياسة المستقبل" التي تتجاوز وجوده "المادي" في الرئاسة، وبغض النظر عن نجاح مشاريعه للعودة، أولا رئيسا للوزراء، ولاحقا رئيسا للجمهورية، فإنّ السياسة التي رسمها لروسيا تبدو متوافقةً مع رؤيتها لمصالحها، فقد طور بوتين سياسة خارجية تقوم على التعاون مع الصين، كما مع الهند والعالم الإسلاميّ.

منذ وصوله إلى السلطة في نهاية عهد يلتسين (خريف العام 1999)، بواسطة حرب الشيشان الثانية، لم يخف فلاديمير بوتين نواياه. بل إنه يتفاخر بطرح مفهومه للسياسة الخارجية بشكل صريح، وفكرته عن روسيا، ورؤيته للعلاقات الدولية. وقد طبعت فلسفته السياسية بتكوينه زمن الاتحاد السوفييتي، ومن خلال مهنته الأولى: ضابط مخابرات في جهاز كي جي بي في ألمانيا الشرقية. والحال هذه فهو يشير، في أحاديثه، إلى مرجعية الاتحاد السوفييتي دائما. ولا تتعلق هذه المرجعية بالحنين إلى نظام يعي بوتين ضرورات تطوره الحديث، بقدر التحليل لموازين القوى: الاتحاد السوفييتي كان قوة عظمى محترمة، ومكّن روسيا من لعب دور يناط بمكانتها التاريخية. وقد أدّى انهيار النظام السيوفييتي، لا باعتباره نموذجا من التنظيم للمجتمع فقط، ولكن عامل تنظيم واستقرار للنظام الدولي بشكل خاص، إلى إعادة توزيع الأوراق لمصلحة الغرب عامة والولايات المتحدة الأميركية خاصة.

أحد أهداف فلاديمير بوتين المعبر عنها في إطار المقارنات الدائمة مع أميركا، جعل روسيا قوة تحتل بها المركز الشاغر، بعد زوال الاتحاد السوفييتي. ومن هنا، كان تركيز بوتين على موضوع السياسة الخارجية، إذ يندر أن يوجد ملف أساسي في السياسة الخارجية اليوم من دون موقف روسي معترض.

لا يوجد أدنى شك في عقل الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أن بلاده تعتبر المستهدفة الأولى من الإرهاب الدولي، المرتكز على الجماعات الإسلامية المتشددة، وبسبب المخاوف من دور آتٍ للإسلاميين، وعلى خلفية الحساسية الخاصة من التيارات الإسلامية التي ارتبطت، في شكل مباشر أو غير مباشر،

بالوضع الداخلي في روسيا، إبان حربها على التطرّف والنزعات الانفصالية في شمال القوقاز. وواضح أن التيارات التي بدأت معتدلة في هذه المنطقة أخذت تنحو نحو التطرّف الديني لاحقاً.

إنقاذ روسيا المحاصرة

دشن فلاديمير بوتين حملته الانتخابية في بداية شهر مارس/ آذار الجاري بكلمة بثها التلفزيون الروسي، واستغرقت ساعتين، أمام جلسة مشتركة لأعضاء البرلمان الروسي. كشف فيها عن تطوير صاروخ كروز جديد، وصفه بأنه "لا يقهر"، وأنه يمكنه أن يصل إلى أي مكان في العالم. وتعهد بوتين بالحدّ من الفقر في البلاد خلال السنوات الست المقبلة، وتفيد إحصاءات بأن 42 مليون شخص في روسيا يعيشون تحت خط الفقر، غير أن بوتين قال إن العدد هبط الآن إلى 20 مليونا. وقال إنّ الفترةَ المقبلةَ ستَحملُ ما وصفه بشعارِ "الانتصارات المشرفة".

وكان التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية من أبرز سياسات الرئيس فلاديمير بوتين في السنوات الأخيرة، إذ شكلت الأزمة فرصة تاريخية لروسيا لاستعادة دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط الذي كان يعتبر الحديقة الخلفية للهيمنة الأميركية، فعلى مدى نحو ربع قرن، منذ تفكك الاتحاد السوفييتي، كانت الاعتبارات الاقتصادية والحاجة الملحة لتعافي الاقتصاد الروسي المحرك الرئيسي للسياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط. وعكفت القيادة الروسية على دفع التعاون في المجال التقني والاقتصادي، وبناء استثمارات مشتركة في قطاع الطاقة مع دول في المنطقة، على النحو الذي يسهم في استعادة قوة روسيا الاقتصادية، ويؤهلها للعب دور أكثر تأثيراً على الساحتين، الإقليمية والدولية.

ومع تفاقم الأزمة السورية واشتداد الصراع الإقليمي والدولي على سورية، بدا واضحًا أن الاعتبارات الاستراتيجية والأمنية تقدمت، واحتلت الأولوية في تحرك روسيا باتجاه الشرق الأوسط، في مقدمتها أهمية تعزيز الوجود الروسي في البحر المتوسط ممرا وحيدا للبحر الأسود، وهو ما تضمنته العقيدة العسكرية البحرية الجديدة التي صدق عليها الرئيس بوتين في 26 يوليو/ تموز 2015. حيث نصت الوثيقة على ضمان وجود عسكري بحري "دائم" لروسيا في البحر المتوسط، وتعزيز المواقع الاستراتيجية لروسيا في البحر الأسود، رداً على تحرّكات الولايات المتحدة، وحلف شمال الأطلسي في البحر الأسود، على خلفية الأزمة الأوكرانية.

وكان بوتين يعتقد، بعد ثلاث سنوات من حرب جورج بوش على الإرهاب في بداية الألفية الجديدة، وفي نطاق مواجهته التمرّد الأصولي الإسلامي في شمال القوقاز، أن الهجمات المحتملة على روسيا تأتي من جهتين. فمن ناحية، هناك الأصولية الإسلامية التي تهاجم روسيا بوصفها معقلاً للحضارة المسيحية. وهناك، من ناحية أخرى، "أوساط غربية" تعتقد، كما كان الأمر في زمن الحرب الباردة، أن روسيا ضعيفة تخدم مصالحها، وهي لا تفهم أن روسيا قوية تشكل سدًّا منيعًا ضد البربرية حسب اعتقاد بوتين. وفي الواقع، كل شيء يجري كما لو أن بوتين عمل على اختزال أزمات الوضع الدولي إلى شعار مركزي واحد: الحرب على الإرهاب الدولي.

من القوقاز إلى الشرق الأوسط، و من آسيا الوسطى إلى آسيا الشرقية، مرورًا بمانهاتن في نيويورك وضواحي المدن الأوروبية التي تقطنها جاليات مسلمة، هناك عدو واحد، هناك قوة عالمية شريرة: الإرهاب الدولي. من هنا شكلت الأزمة السورية البوابة الرئيسة لعودة روسيا إلى منطقة الشرق الأوسط، نظرًا لالتقاء المصالح والرؤى الاستراتيجية بين سورية وروسيا من أجل محاربة الإرهاب الذي أصبح تهديدًا استراتيجيًا لروسيا في خاصرتها الجنوبية، متمثلة بجمهوريات القوقاز، حسب وجهة النظر الروسية.

وخلال سنوات حكمه الطويلة، ركز بوتين، في خطابه السياسي الموجه إلى الشعب الروسي، على روسيا "القاعدة المحاصرة" لجذب الجمهور إليه، من خلال لعبه على العامل الوطني، فتأكيد بوتين على الطابع الوطني، وتجييشه في نفوس الجماهير الروسية، يدخلان في سياق الرسالة التي يوجهها إلى الولايات المتحدة الأميركية، أن ثمة قاعدة جيو– سياسية قديمة تقول: "من يسيطر على روسيا يسيطر على أوراسيا" (أوروبا وآسيا)، فروسيا ترفض نشر الدرع الصاروخية في بعض بلدان أوروبا الشرقية، وتركيا، إذ تعتبر ذلك من استراتيجية تطويق كيانها السياسي والجغرافي ومجالها الحيوي الاستراتيجي وحصاره. ويعتقد بوتين أن مشروع نشر الدرع الصاروخية يشكل تهديداً مباشراً على الترسانة العسكرية التقليدية والنووية لروسيا، إذ إنه قادر على توجيه ضربة سريعة وقاضية إلى الإمدادات الصاروخية الإستراتيجية – البرية في روسيا، والغواصات الحاملة للصواريخ البالستية، والقضاء على نقاط الإطلاق، وتفعيل المنظومات الفضائية – الجوية الروسية، لإحباط أي عملية إطلاق للصواريخ بواسطة الليزر. في البر الأميركي، تستطيع منظومة الدرع الصاروخية هذه تدمير أي صاروخٍ يتخطى الدفاعات آنفة الذكر، من دون أي صعوبة أو عسر.

وجاءت مع الأزمة الأوكرانية، حيث قضت "الفوضى الخلاقة" الأميركية على حكومة منتخبة ديمقراطياً في كييف. تصرف بوتين، في مواجهة الأزمة، بقوة الدولة العظمى، خصوصا في القرم. حدث ذلك في أوسيتيا الجنوبية وفي أبخازيا قبل سبع سنوات، ثم عاد وتكرر في شبه جزيرة القرم. ضمت روسيا شبه جزيرة القرم إليها، حيث يؤمن ذلك الضم قاعدة سيفاستوبول (مطل روسيا الوحيد على المياه الدافئة في البحر الأسود)، ما يمكن روسيا لوجستياً من الوصول لاحقاً إلى البحر الأبيض المتوسط والمياه الدافئة. ثم عاد التوتر مع أوكرانيا، ليتصاعد مع إعلان جمهوريتي دونتسك الشعبية ولوهانسك الشعبية في شرق أوكرانيا، الموالية لموسكو، والمتمتعتين بمظلتها. وهو الأمر الذي أدّى إلى ظهور مؤشرات حرب باردة جديدة، كادت أن تذكّرنا بالعلاقات السوفييتية – الأميركية في عقود ما قبل الانهيار المروّع للاتحاد السوفييتي. أصبح حلف شمال الأطلسي (الناتو) على أبواب روسيا، حيث ضمت أميركا لهذا الحلف في الوقت الضائع دولاً محاذية لروسيا، مثل دول البلطيق الثلاث، وبولونيا ورومانيا وبلغاريا.

وقد شكل انضمام شبه جزيرة القرم لروسيا عام 2014 نقطة تحول مفصلية في الاستراتيجية الروسية، ليس فقط على الصعيدين، الدولي والأوروبي، وإنما تجاه الشرق الأوسط أيضاً. فالمعروف أن البحر المتوسط هو المنفذ الرئيسي للبحر الأسود، حيث أهم الأساطيل الروسية في القرم. ومن دون وجود مستقر آمن لروسيا في المتوسط، فإن إنجاز استعادة القرم يفقد الكثير من أهميته الاستراتيجية.

ومن جهة ثانية، هناك رغبة روسيا المستاءة من استراتيجية التطويق والحصار المفروضة عليها من أميركا، عبر دخول معظم بلدان أوروبا الشرقية في منظمة حلف شمال الأطلسي، وهو ما دفعها أخيرًا إلى خوض الحرب في القوقاز، لاستعادة مجالها الحيوي في جورجيا، وعبر إعادة تفعيل الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، واستعادة موقعها على الصعيد الدولي، حيث تشكل سورية، في هذا الإطار، بوابة مهمة إلى المنطقة بالنسبة لموسكو، لما لها من دور وتأثير إقليمي يقرّ به الجميع.

وتعتبر الأزمة السورية بالنسبة إلى الرئيس بوتين، والنخبة الروسية، ورقة مهمة في الصراع الدولي ومولد النظام العالمي الجديد، متعدد الأقطاب، أو متعدد المراكز العالمية للنفوذ والتأثير. وينعكس هذا في مواقف بعض رموز النخبة السياسية في روسيا، فزعيم حركة أوراسيا الروسية، ألكسندر دوغين، يعتبر أن الولايات المتحدة تحاول التأسيس لشرق أوسط جديد، انطلاقا من مصالحها عبر نشر "الفوضى الخلاقة". وهو يقول

"إن مصالح روسيا تكمن في السعي إلى بناء عالم متعدد الأقطاب، بغض النظر عن مصالح واشنطن".

ويرى أن تخلي روسيا عن الأسد سيعني أنها تكتب بنفسها شهادة وفاتها ووفاة العالم المتعدّد الاقطاب.

مستشار الأمن القومي الأمريكي الجديد يؤمن بحل "الدول الثلاث"

القدس المحتلة – ترجمة صفا 23\3\2018

أثار التعيين المفاجئ للسياسي الأمريكي والمتطرف "جون بولتون" في منصب مستشار الأمن القومي موجة من التساؤلات حول نيات بلاده المستقبلية من القضية الفلسطينية بشكل عام وقضايا العالم على وجه العموم.

ووفقاً لما نشره موقع "واللا" العبري، فمن المعروف عن "بولتون" الذي شغل سابقًا منصب سفير لدى الأمم المتحدة معاداته للفلسطينيين وحقهم في إقامة دولتهم.

وذكر الموقع أن "بولتون" لا يؤمن بـ"حل الدولتين"، بل حل الدول الثلاث، بحيث يرى وجوب ضم ما تبقى من الضفة للأردن، وضم غزة لمصر على أن تكون "إسرائيل" دولة ثالثة دون تنازلات تمس بأمنها، في حين برزت معارضته لانسحاب إسرائيلي من كامل مناطق الضفة خشية على أمنها.

وتحدث بعيد حرب 2008–2009 على غزة عن "حل الدولتين" قائلاً إن هذا الحل يسير إلى الخلف، وأن على الفلسطينيين الاعتراف بفشل سلطتهم وبتداعيات اختيار الشعب لحركة حماس، ومعنى ذلك أن يقبل الفلسطينيون بالأمر الواقع وليس بالأماني حتى لو كان الواقع مؤلمًا، على حد تعبيره.

وقال إن "السلطة الفلسطينية ضعيفة وفاسدة وغير موثوقة ولا يمكن أن تتحول إلى دولة في أي مرحلة تقبل بها إسرائيل، طالما بقيت حماس أو أي قوة إرهابية أخرى تحافظ على قوة سياسية كبيرة"، على حد قوله.

ونقل عنه في السنة الماضية قوله خلال مؤتمر دولي إن خيار "حل الدولتين" لم يعد حلاً عملياً ويتوجب البحث عن حلول أخرى معرباً عن ثقته بقدرة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب على التوصل إلى حل من هذا القبيل.

من جهتها، رحبت الحكومة الإسرائيلية بتعيينه قائلة إن اختياره بمثابة خبر سار للدولتين، في حين حصل بولتون العام الماضي على جائزة "الانتماء" من مركز إسرائيلي متشدد لقاء مواقفه الداعمة.

أردوغان لـ "ترامب وبوتين": تركيا لن تتراجع عن خطواتها في سوريا

جاء ذلك في كلمة له أمام تجمع جماهيري في مدينة إسطنبول اليوم الجمعة

إسطنبول / الأناضول 23\3\2018

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إنه بحث عملية غصن الزيتون مع نظيره الأمريكي دونالد ترامب، والروسي فلاديمير بوتين، وإنه أبلغهما أن بلاده "لن تتراجع عن الخطوات التي اتخذتها في المنطقة".

جاء ذلك في كلمة له أمام تجمع جماهيري في مدينة إسطنبول اليوم الجمعة.

وأكد أردوغان أن عملية "غصن الزيتون" لن تقتصر على عفرين، وستتبعها إدلب ومنبج، لحين إحقاق الحق في تلك المناطق.

وأوضح أردوغان أنه أكد خلال اتصال هاتفي مع ترامب، وقوف تركيا إلى جانب المظلومين والأبرياء من خلال عملية غصن الزيتون، وأنها لن تتراجع عن ذلك.

وأضاف أن عدد الإرهابيين الذين تم تحييدهم منذ انطلاق عملية غصن الزيتون أكثر من 3700 إرهابي.

مؤكدا أن بلاده ستواصل العملية.

وأشار إلى أن الشعب التركي على مر تاريخه وقف إلى جانب المظلومين والمتضررين، ولم يقف إلى جانب الظالمين أبدا.

والأحد الماضي، سيطرت القوات المسلحة التركية والجيش السوري الحر على مدينة عفرين مركز المنطقة التي تحمل الاسم نفسه، وجميع النقاط المحيطة بها من الشمال والشرق والغرب، بعد طرد إرهابيي "ب ي د / بي كا كا"، في إطار عملية "غصن الزيتون" التي انطلقت في 20 يناير / كانون الثاني الماضي.

صحيفة: مولر يكشف هوية "قرصان روسي" وصلته بحملة ترامب

لندن- عربي21 23\3\2018

كشف فريق التحقيق الخاص بالتدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية بقيادة المحقق روبرت مولر، أن المتسلل الوحيد الذي حظي بفرصة تزويد موقع ويكيليس بوثائق مسروقة من الهيئة الوطنية الديمقراطية، كان في الواقع "ضابطا في دائرة الاستخبارات العسكرية الروسية (جي آر يو)".

وقالت صحيفة "ديلي بيست" في تقرير انفردت فيه بكشف تفاصيل التعرف على ضابط الاستخبارات الروسي الذي اتخذ اسم "غوجيفير"، إن المعلومات التي توصل لها مولر سيكون لها تأثير جوهري على التحقيق الجنائي بشأن تواطؤ الروس مع الرئيس دونالد ترامب للفوز بالانتخابات.

وأشارت الصحيفة إلى أن مولر استعان بخبراء مكتب التحقيقات الفيدرالي "أف بي آي" من أجل تعقب "غوجيفير" ومعرفة هويته.

ولفتت إلى أن خطوات مولر حاليا غير معروفة بشأن سير التحقيق، لكنه خرج باتهام 13 شخصية روسية مرتبطة بمؤسسة أبحاث عبر الإنترنت، بالاشتراك في مؤامرة للتدخل بالعملية السياسية والانتخابات الرئاسية الأمريكية، لكن تحقيقاته لم تصل لحد اتهام نظام الرئيس فلاديمير بوتين بشكل مباشر.

وعلى الرغم من رفض مكتب مولر التعليق على التحقيقات، لكن اتهام "غوجيفير" كمسؤول في أكبر وكالة استخبارات أجنبية في روسيا، سيتجاوز عتبة الكرملين ويقرب التحقيق من ترامب نفسه.

مراسلات ستون

واعترف المستشار السياسي الجمهوري السابق والمقرب من ترامب روجر ستون بأنه كان على اتصال مع "غوجيفير" عبر مواقع التواصل الاجتماعي تويتر، ونشر العديد من الأخبار المسربة المتعلقة بهيلاري كلينتون والديمقراطيين.

عبر ستون في مقاله له بصحيفة "بريت بارت نيوز" الأمريكية عن رفضه لاتهام الروسي باختراق الهيئة الوطنية، لكنه كان يتحدث عن "قرصان يدعى غوجيفير".

وأشارت ديلي بيست إلى أنه بعد 5 أشهر من التحقيقات التي أجرتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ووكالة الأمن القومي ومكتب التحقيقات الفيدرالي، ترى هذه الجهات بـ"ثقة عالية" بأن المخابرات العسكرية

الروسية استخدمت شخصيات "غوجيفير" و "دي سي ليكس دوت كوم" لإصدارات بيانات مضللة للأمريكيين، لكن هوية الشخص القائم على غوجيفير الضابط الروسي لم تعرف بعد.

ولفتت الصحيفة إلى أن "غوجيفير" ظهر على شبكة الإنترنت بتاريخ 15 حزيران/ يونيو، وعمل طيلة فترة الانتخابات عبر سلسلة من التدوينات والتغريدات على مدى 7 أشهر، لكنه اختفى بعد فوز دونالد ترامب بالمنصب.

خطأ كبير

وحول طريقة كشف موقع "غوجيفير" وطريقة وصوله إلى الإنترنت والمواقع التي كان يفضل النشر عبرها، قال كايل إيمكه وهو باحث في شركة الأمن السبراني "ثريت كونيكت"، إن حساب القرصان الروسي تم إنشاؤه على عجل، وكان يستخدم مواقع لإخفاء نقطة وصوله للإنترنت.

وأوضح إيمكه أن عمليات تعقب القرصان عبر رسائله الإلكترونية كانت دائما تنتهي إلى مركز بيانات في فرنسا، وكان يربط نفسه بخدمة إخفاء الهوية "في بي أن"، وهي شبكة افتراضية لديها نقطة خروج في فرنسا، لكن في الواقع مقرها الرئيسي في موسكو.

وكشف أن "غوجيفير" فشل في إحدى المرات في تشغيل نقطة "في بي أن" قبل تسجيل الدخول، ولذلك ترك عنوان "بروتوكول" إنترنت حقيقي يقود إلى العاصمة الروسية موسكو في سجلات خوادم الشبكة الأمريكي لوسائل التواصل الاجتماعي.

وأشار إيمكه إلى أن المواقع التي كان يفضل القرصان الروسي النشر عبرها هي تويتر ومدونات "وورد برس"، وبعد محاولة الصحيفة سؤال تلك المواقع عن استخدامها من قبل "غوجيفير" رفضت التعليق وكشف مصادر الحساب.

وتمكن محققون أمريكيون من تحديد عنوان "آي بي" الخاص بالنقطة المستخدمة لدخول الإنترنت لـ"غوجيفير"، وقالت الصحيفة إنها تقع في شارع "غريزودوبوفي" في موسكو.

يذكر أن شركات أمنية وتحقيقات سرية أجرتها المخابرات الأمريكية قالت سابقا إن الاستخبارات الروسية تدير منظمة تدعى "فانسي بير"، وهي مختصة بالقرصنة منذ 10 أعوام وكانت وراء سرقة البريد الإلكتروني للهيئة الوطنية الأمريكية.

وأشارت إلى أن "فانسي بير" قامت بسلسلة اختراقات لحلف الناتو والبيت الأبيض إبان عهد باراك أوباما ومحطة تلفزة فرنسية والوكالة العالمية لمكافحة المنشطات، بالإضافة إلى عدد لا يحصى من المنظمات غير الحكومة والجيوش والهيئات بأوروبا وآسيا الوسطى والقوقاز.

فورين بوليسي: هذا هو خطر فك تحالف أمريكا مع تركيا

لندن- عربي21 24\3\2018

حذر الباحثان الأمريكيان المعروفان مايكل سينغ وجيمس جيفري من انهيار التحالف القديم بين الولايات المتحدة وتركيا.

وقال التقرير الذي كتباه في مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية إن الانفصال عن تركيا سيكون بمنزلة إيذاء ذاتي متعمد. فتركيا لا تقتصر على الرئيس أردوغان فحسب، بل هي عملاق جغرافي واقتصادي في المنطقة، يؤدي دور الفاصل بين أوروبا والشرق الأوسط، وبين الشرق الأوسط وروسيا".

وأوضح التقرير أن "خسارة تركيا كحليف للغرب تعني وضع الشرق الأوسط على عتبة باب أوروبا، وإلغاء الحاجز المحتمل أمام النفوذ الروسي بما يسمح لهذا الأخير التوغل إلى قلب الشرق الأوسط. بالإضافة إلى ذلك، تُعد تركيا دولة في أفضل وضع يؤهلها تحقيق التوازن مع إيران التي تتعاظم طموحاتها ونفوذها بالتزامن مع شراكتها مع روسيا. من هنا فإن التبعية متبادلة بين البلدين؛ فمن دون الولايات المتحدة، ستصبح تركيا تحت رحمة طهران وموسكو".

وأشارا إلى أن الحفاظ على التحالف التركي - الأمريكي وعلى القيمة الاستراتيجية التي يستمدها الطرفان من هذا التحالف، يتطلب "إعادة التركيز على التهديدات الاستراتيجية المشتركة بين البلدين، على غرار التحالف المتنامي بين روسيا وإيران، مع التوصل إلى حلول وسط فيما يخص الخلافات التي تشتت تركيزهما عن هذا الهدف". وفي حين لا تستطيع الولايات المتحدة القيام بالكثير لتهدئة ارتياب أردوغان ومخاوفه الأكبر، إلّا أنّه يمكنها إظهار مرونة أكبر عندما يتعلق الأمر بالأكراد السوريين.

وبحسب التقرير، فإنه "من الأمور الحيوية للوصول إلى حل وسط هي الالتزامات التي تم اتخاذها خلال الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية ريكس تيليرسون إلى أنقرة. فوفقا للمسؤولين الأتراك، أفادت بعض التقارير أن الولايات المتحدة قد وافقت على تقليل وجود المليشيات الكردية غرب نهر الفرات حول البلدة الاستراتيجية منبج، الذي يخشى الأتراك أنه يهدف إلى إنشاء منطقة نفوذ كردي متاخمة لحدود تركيا الجنوبية مع سوريا".

وفي المقابل، يؤكد التقرير أنه "بإمكان تركيا التسامح مع استمرار وجود الجنود الأمريكيين و"وحدات حماية الشعب" في المناطق الكردية الواقعة شمال سوريا شرق الفرات، باعتباره السبيل الوحيد لإبقاء الولايات المتحدة في سوريا".

ويرى البعض في الولايات المتحدة في أي طمأنة للأتراك بشأن أكراد سوريا خيانة لشريك أثبت شجاعته في القتال ضد تنظيم "الدولة الإسلامية". إلا أن الترتيبات المقترحة تعود بالفائدة على الأطراف المعنية كافة. وعلى الرغم من كل التهديد والوعيد، ستكون تركيا أسوأ حالا بكثير إذا لم تكن الولايات المتحدة حليفتها. والأهم من ذلك أن النفوذ الأمريكي هو أفضل فرصة لإقناع الأكراد السوريين بالانفصال عن "حزب العمال الكردستاني"، واختيار مسارهم الخاص كما فعل أكراد العراق.

وفيما يخص الأكراد، فإن الولايات المتحدة لن تتخلى عنهم في موطنهم شرق الفرات، بل كل ما عليها فعله هو تسليم منبج إلى المسؤولين المحليين بموجب ضمانات أمنية من الولايات المتحدة وتركيا. وقد تكون طموحات الأكراد أكبر من ذلك، لكن الولايات المتحدة ليست ملزمة بتحقيق كل ما يطمح إليه حلفاؤها، سواء في هذه المنطقة أو في أي مكان آخر، لا سيما إذا كانت تلك الأهداف تهدد حليفا آخر أو تهدد الاستقرار في المنطقة.

وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، لن يكون من المنطقي من الناحية الاستراتيجية معاداة تركيا بسبب المسألة الكردية. فتركيا تحتل المرتبة السابعة عشر (17) بين أكبر اقتصادات العالم، وهي واحدة من أبرز القوى العسكرية في الشرق الأوسط. وفي سوريا نفسها، لا يمكن تزويد ما يقرب من 2000 جندي أمريكي في شمال شرق البلاد بشكل موثوق، دون الطرق البرية والجوية التي تمر عبر تركيا، نظرا إلى أن العراق عرضة للنفوذ الإيراني. وبالفعل، من الصعب تخيل تحقيق الولايات المتحدة أي إنجازات تذكر من الناحية العسكرية أو الدبلوماسية في سوريا بوجه مقاومة إيرانية وروسية حازمة، إذا لم تتمكن حتى من إيجاد أرضية مشتركة هناك مع حليفها المفترض.

وقال التقرير إنه "على نطاق أوسع، يتطلب الجهد الأمريكي لمواجهة إيران في الشرق الأوسط والنجاح فيما وصفته إدارة ترامب بالمنافسة الاستراتيجية العالمية مع روسيا والصين، وجود حلفاء. وبغض النظر عن مغامراتها التكتيكية، تبقى تركيا معارضة لنزعة إيران التوسعية وحذرة من روسيا لأسباب تاريخية وجغرافية. وبالنسبة للصين، تعد تركيا مرشحا مغريا لتوسيع "مبادرة الحزام والطريق" غربا باتجاه أوروبا، علما أن

العلاقة بين أنقرة وبكين لا تخلو من الخلافات الشائكة. وإذا افترقت الولايات المتحدة وتركيا، فلن تكون إيران وروسيا والصين الدول المُلامة، ولكنها ستكون حتما البلدان المستفيدة".

ويختم التقرير إشارته إلى أنه "لا يخفى أن تركيا حليف صعب. ولكن إذا ابتعدت الولايات المتحدة عن كل حليف صعب لها في الشرق الأوسط، فلن يبقى لديها أي حليف على الإطلاق. وبالنظر إلى الطبيعة المزاجية لأردوغان والتوتر المتراكم لسنوات في العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا، فلن يكون من السهل إيجاد أرضية مشتركة مع أنقرة بشأن سوريا وقضايا أخرى. إلّا أنّ ذلك أمر ضروري في عالم من التنافس الاستراتيجي مع قوى تزداد شراسة يوما بعد يوم".

مستشار ترمب الجديد بقلب فضيحة كامبريدج أناليتيكا

الجزيرة نت – صحافة امريكية 24\3\2018

قالت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية في مقال لها إن مستشار الأمن القومي الجديد جون بولتون الذي عينه الرئيس دونالد ترمب لخلافة هربرت ماكماستر، هو أحد أوائل الزبائن الذين استفادوا من خدمات شركة كامبريدج أناليتيكا لتحليل البيانات التي جنت ملايين الدولارات.

وبدأ تعامل لجنة العمل السياسي التي أسسها بولتون والمعروفة باسم "جون بولتون سوبر باك" مع كامبريدج أناليتيكا عام 2014 بعد شهور قليلة على تأسيس الأخيرة.

ومنذ ذلك الحين وعلى مدار عامين، أنفقت اللجنة ما يناهز 1.2 مليون دولار على "دراسة بحثية". وبحسب صحيفة نيويورك تايمز فإن الخدمات التي قدمتها شركة كامبريدج أناليتيكا للجنة بولتون تمت عبر طريقة "الرسم البياني النفسي".

وتدرس هذه الطريقة الملامح النفسية للمتسوقين والناخبين، وترسل رسائل قصيرة لهم وترسم ملامحهم النفسية. وتستكشف الشركة من خلال هذه المعلومات صدى الحملات الانتخابية السياسية لدى الناخبين وتأثرهم، وتقسمهم إلى أنماط من الشخصيات عبر غربلة وتصفية البيانات التي تحصل عليها غالبا من وسائل التواصل الاجتماعي.

وأوردت نيويورك تايمز أن كامبريدج أناليتيكا استعملت معطيات خاصة بفيسبوك وفق ما كشفه موظفان سابقان للشركة تعاملا مع الموضوع.

وقال خبير معلومات كان عضوا في الفريق المؤسس لكامبريدج أناليتيكا واسمه كريستوفر ويلي "إن المعطيات التي حصلت عليها لجنة بولتون تم استقاؤها من قاعدة بيانات فيسبوك"، مضيفا "طبعا، أخبرناهم كيف أنجزنا العمل الذي قمنا به، وتحدثنا بشأنه معهم خلال لقاءاتنا بهم".

توجيه الناخبين

وكانت صحيفتا نيويورك تايمز الأميركية والأوبزرفر البريطانية قد كشفتا أن شركة كامبريدج أناليتيكا جمعت معلومات خاصة عن أكثر من خمسين مليون مستخدم لموقع فيسبوك عبر تطوير تقنيات لدعم الحملة الانتخابية للرئيس دونالد ترمب عام 2016.

وقالت الصحيفتان –نقلا عن موظفين سابقين بالشركة ومساعدين ووثائق– إن هذه الواقعة تعد واحدة من أكبر عمليات خرق البيانات في تاريخ فيسبوك.

وأضاف ويلي لنيويورك تايمز "كانت لجنة بولتون باك مهووسة بمعرفة كيفية اتجاه أميركا أكثر إلى الكسل، وكانت تطلب منا بحوثا بشأن قضايا الأمن القومي".

وبحسب ويلي وزميل له سابق رفض ذكر اسمه، ساعدت شركة كامبريدج في وضع تصورات لإعلانات تخص مرشحين تدعمهم لجنة بولتون، منهم المرشح الجمهوري السيناتور توم تيليس من ولاية كارولينا الشمالية خلال حملة 2014.

علاقة متميزة

وأوردت الصحيفة أن العلاقات بين بولتون والشركة تطورت وتحسنت بشكل كبير، مشيرة إلى تبادلهما رسائل عدة، منها واحدة بتاريخ أول أكتوبر/تشرين الأول 2014 عرضتها الشركة، يشيد فيها بولتون بالعمل الذي تقوم به كامبريدج أناليتيكا بالقول "الأمر لا يتعلق بحجم المال الذي أنفقته، إنه مرتبط أيضا بحجم الذكاء الذي أظهرته".

كما يرتبط بولتون بعلاقة قوية مع الملياردير الأميركي روبرت ميرسر الذي أسس كامبريدج باستثمار بلغ 15 مليون دولار، حسب الصحيفة الأميركية.

وبالإضافة إلى أنه من أكبر الممولين لحملة ترمب وللحزب الجمهوري، يعد ميرسر أحد كبار الداعمين الماليين للجنة بولتون بمبلغ وصل نحو خمسة ملايين دولار بين أبريل/نيسان 2014 وسبتمبر/أيلول 2016.

وأعلنت كامبريدج أناليتيكا لاحقا أنها أوقفت رئيسها التنفيذي عن العمل إثر الكشف عن أنشطة الشركة في الدعاية الكاذبة وغير الأخلاقية، وسطوها على بيانات مستخدمي فيسبوك للمساعدة على فوز ترمب في الانتخابات الرئاسية الأميركية عام 2016.

بوتين القيصر أم المُخلّص؟

إميل أمين الاتحاد 24\3\2018

هل كانت روسيا في حاجة إلى قيصر أم إلى مُخلّص؟ أغلب الظن أن الروس اعتبروا ولايزالون فلاديمير ببوتين الأمرين معاً، قيصر يعيد إحياء عظمة البلاد الروسية، ومُخلّص يرفع عنهم أوزاراً ثقيلة يتعين على الشعب دفع ثمنها، وما نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة إلا خير دليل على ثقة الروس المتعاظمة في الرجل. حين تسلم بوتين رئاسة الوزارة من قبل «يلتسين» كانت الدولة العظمى قد بلغت حضيض المهانة عبر أزمات عدة رصدها الثعلب بوتين الآتي من الاستخبارات السوفييتية الشهيرة «كي. جي. بي»، ولم يكن أحد يدري ما يدور بخلده، أو ما الذي يخططه للمستقبل، ووراءه حروب الشيشان والتعثر المالي والتضخم، وقبل كل هذا وبعده، نسيج اجتماعي متفكك، ومواطنون كادوا أن يفقدوا الثقة في الوطن لولا قبس من نور ظهر على حين غرة وسطع من دون استئذان من رجالات الحزب القديم الشيوعي الحاكم قديماً.

أحد أهم الأسئلة التي طرحتها إعادة انتخاب بوتين رئيساً للمرة الرابعة، كان يدور حول علاقة الأزمة الأخيرة مع بريطانيا بسبب الجاسوس «سكريبال»، والطريقة التي تعاطت بها الدوائر الغربية مع موسكو، وهل جاءت ردات فعل الروس لتوجه صفعة قوية للدوائر الإمبريالية التي لا تألو جهداً في مواجهة بوتين الناهض بروسيا كما العنقاء من الرماد؟

الراسخون في العلم يدركون أن الروس قومية ضاربة الجذور تاريخياً والإحساس الوطني لديهم لا يعلوه شيء، والمؤكد أن الهجمات الخارجية تخلق عندهم شعوراً قومياً عالياً يستدعي معين التحدي والتصدي المعروفان عن الروس من انكسار نابليون بونابرت إلى وقت هزيمة أدولف هتلر.

أظهر الروس تعاضداً غير مسبوق ليحقق بوتين نتيجة هي الأفضل في تاريخ روسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي، فقد صوّت 56 مليون مواطن روسي لصالحه وحطم رقمه القياسي السابق للعام 2004 حين صوّت له 49 مليوناً وستمائة ألف شخص. فعلها الغرب بالفعل مرة أخرى، وعوضاً عن أن يزيح مقاتلاً صنديداً من طريقه عزز حضوره، الأمر الذي عبر عنه «أندريه كوندراشوف» المتحدث باسم حملة بوتين بقوله:«تعرضنا للضغوط في اللحظة عينها التي كنا بحاجة فيها إلى حشد المصوتين، وكلما اتهمت روسيا

بشيء عشوائي ودون أي دليل، اتحد الشعب الروسي حول مركز السلطة، ومركز السلطة اليوم هو بالتأكيد بوتين».

القارئ المحقق والمدقق لخطاب الفوز الذي ألقاه بوتين عقب إعلان النتيجة يدلل على أن السنوات الست القادمة ستكون مصيرية فيما خص روسيا أولاً، والعالم تالياً، لا سيما وأن الغرب لم يستمع من قبل إلى بوتين، وأن استمع فقد تجاهل فحوى خطابه السابق. يدرك بوتين أن هذه الدورة الرئاسية ستكون الأخيرة له، ما لم يسع الروس سعي الصينيين، بمعنى أن يغير البرلمان الروسي الدستور الذي ينص على عدم جواز البقاء في السلطة لأكثر من فترتين متتاليتين. ومع انتهاء الولاية الرابعة الحالية لبوتين سيكون قد بلغ من العمر الحادية والسبعين ليضحى الرمز التاريخي الثاني في طول مدة البقاء في الكريملن بعد جوزيف ستالين، وعليه، فإنها الولاية التي سيسعى فيها إلى «مستقبل عظيم لوطننا»، على حد تعبيره، ما دعا الجماهير لأن تردد من خلفه «روسيا.. روسيا». لكن علامة الاستفهام عبر أي طريق سيعمل بوتين على جعل المستقبل عظيم لبلاده؟

الجواب يأخذنا في طريق الحديث عن القوتين الناعمة والخشنة، وقد يخيل إلى البعض أن مسار بوتين هو القوة المسلحة الخشنة بشكل مطلق، وهي في كل الأحوال أحد دروب بوتين لردع الآخرين، وقد أجاد بالفعل في هذا السياق، وكان خطاب الترشح للرئاسة أو «خطاب الأمة» في الأول من مارس الجاري حاملاً صوراً وإثباتات وأفلاماً لأسلحة فائقة السرعة ومتجاوزة للصوت وصواريخ جهنمية، ما أنزل الله بها من سلطان مثل الصاروخ «سارامات» الحامل لعشرة رؤوس نووية في وقت واحد. غير أن الحقيقة الأهم هي أن بوتين مهموم ومحموم بما هو أهم، فسعيه الدؤوب الآن من أجل أحوال الروس في الداخل وكيفية تحسينها، ولهذا تحدث خلال اجتماع مع رؤساء حملته الانتخابية موضحاً أولويات ولايته الرابعة، وفي المقدمة منها ضمان نمو الاقتصاد الروسي ومنحه طابع الابتكار، بالإضافة إلى تطوير مجالات الرعاية الصحية والإنتاج الصناعي.

تعلب الاستخبارات الروسية السابق ورئيسها لمدة رابعة يدرك جيداً أن الأميركيين والأوربيين لن يتركوه وبلاده في حال سبيله ليمضي في مشروع نهضة عملاقة جديدة، كديدنهم مع بقية التجارب الأممية حول العالم، ويثق بأنهم سيحاولون استدراجه إلى سباق تسلح مهلك لموازنته، وحديث حرب الفضاء يردده الأميركيون من جديد هذه الأيام. في هذا السياق سيكون الكيف عوضاً عن الكم، فيما سيهتم بقضايا

الصحة والتعليم والعلوم والبنية التحتية لبلاده.. بوتين يؤمن بأن الإنسان الروسي هو القضية وهو الحل، وأن رفاهية شعبه هي الهدف الأسمى لوطن يليق بكرامة الروس. الخلاصة: بوتين قيصر في الداخل ومنقذ ومخلص لأمته في الخارج.

معضلات غربية في التعامل مع روسيا بوتين

عبد النور بن عنتر العربي الجديد 24\3\2018

لا يجادل اثنان في أن الغرب منزعج ومحبط من إعادة انتخاب الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين. وليس للغرب قدرة على التأثير على مجريات الأمور في روسيا في الاتجاه المرغوب، بل كل تحرك أو سلوك يصدر عنه يقود إلى نتائج عكسية تماماً. ولا يجادل اثنان أيضاً في أن سياسات الغرب حيال روسيا بوتين وردود فعل العواصم الغربية بشأن اغتيال الجاسوس الروسي، سيرغي سكريبال، ساهمت كلها في تعبئة الناخبين الروس للتصويت في هذه الرئاسيات، بغض النظر عن ديمقراطيتها من عدمها، في بلدٍ تبقى في القومية قوية. خصوصا أن الحكومة البريطانية التي اتهمت روسيا بالضلوع في هذه العملية أساءت التعاطي مع هذه القضية، فمنحها مهلة 24 ساعة لروسيا للرد على اتهامها بشأن هذا الاغتيال دلالة على سياسة هواة، لا سياسة محترفين.

ولا يعود انزعاج الغرب وإحباطه إلى سياسات بوتين (65 عاما) السابقة والحالية فقط، وإنما أيضاً إلى إمكانية تعديله الدستور الروسي مجدداً للترشح لعهدة ثالثة في 2024. للتذكير أن بوتين يحكم روسيا منذ 2000 رئيسا باستثناء فترة 2008–2012 التي كان فيها رئيساً للحكومة (تمهيداً لعودته إلى الرئاسة)، وإن ترشح لعهدة جديدة يكون قد مكث في الحكم 30 سنة، وبالانتخابات (لا حرة ولا نزيهة).

هذا ما يعني بالنسبة للغرب استمرار تلك السياسات والتوترات الناجمة عنها، خصوصا أن سجل الخلافات بين الغرب وروسيا بوتين ثقيل للغاية. وتعلم الديمقراطيات الغربيات والأنظمة التسلطية، عبر العالم، أن البقاء في الحكم طويلاً يجعل الرحيل منه أمرا صعباً، إن لم نقل مستحيلاً في بعض الأحيان. ويؤكد المشهد السياسي العربي أنه كلما عمّر حاكمٌ في السلطة قلت احتمالات رحيله "ديمقراطياً"، أو بمحض إرادته.

لكل هذه الأسباب، تأخر القادة الغربيون في تهنئة بوتين بهذه العهدة الجديدة، على الرغم من التقاليد الدبلوماسية المعمول بها في هذه الإطار، بغض النظر عن نوعية العلاقة. وإن كانت قضية اغتيال الجاسوس الروسي، سكريبال الذي كان عميلاً مزدوجاً، في إنكلترا، شوشت على هذه التقاليد الدبلوماسية، ليس بسبب الاغتيال بحد ذاته، وإنما بتنفيذه على الأراضي البريطانية. وتتهم السلطات البريطانية روسيا بالضلوع في هذه العملية. وتساندها في موقفها الدول الغربية.

هناك إجماع أوروبي وغربي عموماً بأن روسيا ستبقى شريكاً صعباً، وأن الخلاف يخص سياساتها، لاسيما في أوكرانيا وسورية، فعلى الرغم من الخلافات مع روسيا، فإن الدول الغربية بحاجة للتعامل، وحتى التعاون معها، لأنه لا بديل لها، كون روسيا طرفاً أساسياً في المعادلتين، الأوكرانية والسورية. بيد أن هذا الإدراك لأهمية الشراكة لا يعني أن الغرب متفق على خيار واحد، فالدول الغربية عموماً يتجاذبها تياران. واحدٌ يقول بالمواجهة مع روسيا وآخر يقول بالتحاور معها لأن الحوار هو السبيل الأنجع لتسوية الخلافات، إلا أن ثقل المصالح الاقتصاية يمنح عملياً الغلبة للتيار الثاني. فهناك مصالح اقتصادية ضخمة على المحك تثير الفتنة في البيت الغربي، وتجعل بعض الأطراف تفضل تهدئة الأمور مع روسيا عملياً، وإن كانت علناً تقول عكس ذلك. فالولايات المتحدة لا تريد طبعاً أن تستفيد الشركات الأوروبية (والصينية أيضاً) من العلاقة مع روسيا على حساب الشركات الأميركية، وأوروبا تفكر في الأمر نفسه وفقاً لمصلحتها. وهذا بحد ذاته تصدّع في العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، زيادة عن التنافس مع الصين التي هي الأقرب من روسيا سياسياً. فضلاً عن ذلك في العقوبات تتخللها استثناءات كثيرة. فأوروبا مثلاً أقرّت منظومة عقوبات غير منسجمة، وفيها استثناءات لحماية مصالح شركاتها النفطية مثلاً، وبالتالي حماية مناصب الشغل التي توفرها الأخيرة في الدول الأوروبية.

أما خطاب الدول الغربية بشأن حماية المدنيين في بعض بؤر التوتر الخلافية، مثل سورية، فلا مصداقية له. وحتى وإن كانت هناك إمكانية لإقامة الحجة، فإن ذلك لن ينسحب على روسيا دون سواها. تحمّل القوى روسيا مقتل المدنيين السوريين في الغارات التي ينفذها الجيش السوري، المدعوم روسياً، على مدن البلاد، كما هو الحال الآن في الغوطة. لكنها ليست في موقف سياسي منسجم بهذا الخصوص. فدول غربية عديدة تتحمل المسؤولية نفسها في مقتل المدنيين اليمنيين، جراء الغارات التي ينفذها التحالف العربي بقيادة السعودية، لأن هذه الدول تزودها بأحدث الأسلحة. وبدأت الأصوات تتصاعد في بعض الدول الغربية، مثل فرنسا، تنادي بالكفّ عن بيعها أسلحة للسعودية، وبضرورة احترام قواعد القانون الدولي في هذا المجال. بغض النظر عن حجج كل طرف وخطابه والاعتبارات الأخلاقية التي يسوقها، فإن كل واحد منهم يتحرك وفق اعتبارات مصلحية. لذا، يصلح منطق المناكفة في الاتجاهين.

على الصعيد الإستراتيجي، تزيد المواقف الغربية الحالية، بمختلف نبراتها الحادة أو المنخفضة الحدة، روسياً بعداً عن الغرب، وتلقيها في أحضان الصين، وتدعم من تعاونهما، في وقت تسعى فيه القوى الغربية إلى

فك الترابط بين القوتين. وهذا ما سيزيد من قدرة روسيا على مواجهة القوى الغربية دولياً، لاسيما في مجلس الأمن. ما يوحي بأن التنافس الدولي سيزداد حدة في مسارح الصراع وبؤر التوتر الخلافية التي تنخرط فيها القوى الغربية وروسيا بشكل مباشر أو عبر أطراف ثالثة (صراعات بالنيابة)، إلا إذا اختار الطرفان التهدئة. وربما قد تكون روسيا هي من يبادر بها، لأنها تكاد تنجح في مشروعها في سورية، بمساعدة النظام على إعادة بسط مراقبته على البلاد، مع العلم أن الدول الأوروبية وتركيا لن تتردّد في التعاون مع روسيا، خدمة لمصالحها، وخصوصاً إعادة السوريين إلى بلادهم.

حكومة ترمب للحرب ضد من؟

عبد الرحمن الراشد الشرق الاوسط 24\3\2018

وقف جون بولتن في احتفال المعارضة الإيرانية وقال للآلاف المحتشدة: سنحتفل معكم في طهران عام 2019. جملة تردد صداها داخل القاعة لكنها لم تحظَ بالاهتمام خارجها، لأن قائلها أصبح مجرد سفير سابق. لم تكن عبارته الخطيرة تلك مجرد تفاعل مع حماس المعارضة الإيرانية، بل تعكس قناعاته، وسبق وعبر عنها بوضوح شديد قبل ثلاث سنوات في الـ«نيويورك تايمز». كتب مقالاً أثار عاصفة من الردود «لنقصف طهران!».

هذا هو مستشار الأمن القومي الذي عينه الرئيس الأميركي دونالد ترمب خلفاً لماكماستر. وبالتحاقه بفريق البيت الأبيض أطلق خصوم إدارة ترمب بأنها «حكومة حرب» بحكم أنها الأكثر عدداً من الجنرالات والمحافظين. المنصب مهم، استحدث مع مطلع الحرب الباردة ويرأس صاحبه جلسات القضايا المهمة بحضور وزراء مثل الخارجية والدفاع، ومكتبه في جناح الرئيس من البيت الأبيض، وهو الذي يقدم ملخصات القضايا للرئيس.

وبولتن نفسه شخصية معروفة بمواقفها المتشددة، وتمثل مدرسة تؤمن بأميركا قوية، في وقت تصعد فيه روسيا والصين على حسابها، وصارت قوى صغيرة مثل إيران وكوريا الشمالية تهدد أمنها ومصالحها وحلفاءها.

خصوم بولتن، لأنهم لا يريدون مناقشته في قضايا مثل إيران وكوريا الشمالية لأنهم لا يستطيعون كسب الجدل فيها، فهم يلجأون إلى رميه بتهم شخصية، إنه عنصري، وإنه ضد المسلمين. في الواقع هذه أوصاف تستخدم إعلامياً في اغتيال الشخصيات. بالفعل بولتن مع التخلص من مسلمين مثل «داعش» و«القاعدة»، ويريد إسقاط نظام يلبس الإسلاموية، هو ولاية الفقيه في إيران، وضد «حزب الله» وضد حكومة كوريا الشمالية بقيادة كيم جونغ أون. لهذا على قرائي من المسلمين، ممن يخالفون رأي بولتن في هذه القضايا أن يرفعوا أيديهم! في تصوري أن غالبية الثلاثمائة وخمسين مليون عربي وإيراني هم مثل بولتن، يرون الشيء نفسه. وحتى لو كانت تقديراتي خاطئة، فإن مواقف بولتن هي مواقف قطاع واسع من سكان منطقة الشرق الأوسط، كلنا ضد التطرف والمتطرفين، مسلمين وغير مسلمين. والذي يرمي بولتن بالعنصرية وكراهية الإسلام هم الخمينيون و«الإخوان» واليسار الغربي.

بالنسبة لوعد بولتن بالاحتفال في طهران عام 2019 فالأرجح أن بولتن لن يحتفل به في موعده، أي بإسقاط نظام ولاية الفقيه. إنما حكومة طهران، ومنذ أول البارحة، عندما غرد ترمب معلناً تعيين بولتن مستشاراً للأمن القومي وهي في حالة قلق ونكد. والآن ترى أن حيلتها بالانحناء قليلاً للأوروبيين بتنازلات صغيرة لن تفلح في إيقاف الرئيس «البولدوزر» ترمب في زحفه على طهران.

بالنسبة لنا في منطقتنا، منطقة الشرق الأوسط، ورغم الفوضى والدمار، إسقاط النظام الإيراني بشكل مرتب حل مثالي لإنهاء عهد الفوضى الذي قَص شريطه الخميني عام 1979. هو، والجماعات الإسلامية المتطرفة، وأنظمة إقليمية أخرى متعاونة معها، قادوا المنطقة إلى سلسلة أزمات وحروب وإرهاب دامت أربعين عاماً، وجعلت العالم كله في توجس وخوف.

مع هذا حتى لا نشط في رفع التوقعات، ولا يساء فهم مقالي، احتمال أن يقوم ترمب وحكومة الصقور التي يقودها، بحرب مباشرة على إيران أمر مستبعد وفق مقاييس الأزمات الحالية. لكن قد تصدم هذه الإدارة معها لو أخطأ نظام طهران وتجاسر على فعل مثل ما فعله ضد الإدارة الأميركية السابقة عندما احتجزت البحّارة الأميركيين وأذلتهم على شاشات التلفزيون أمام العالم. خطوة حمقاء مثل هذه من الممكن أن تقود إلى حرب، ونحن نعرف أن ثعالب طهران ورغم مغامراتهم الكثيرة يخشون الأقوياء. ألمانيا وفرنسا لن تنجحا في تليين رأس ترمب، ولا بقية رؤوس وزرائه الصلبة؛ مستشاره بولتن، أو وزير خارجيته الجديد، أو مديرة وكالته للاستخبارات الجديدة، أو وزير دفاعه.

ضغط ترمب الهائل سيزداد على إيران، وعلى القوى والمنظمات المتحالفة معها، في العراق ولبنان وسوريا والسودان واليمن. والأرجح أن تدفع الإدارة بجهودها لتخليص الحكومة العراقية من التسلل الإيراني إلى مؤسساتها وقواتها وأجهزتها الأمنية والمالية، والضغط سيصل إلى لبنان، لتقزيم «حزب الله»، والحجر أكثر على جماعات فكرية تنظيمية مثل «الإخوان المسلمين» وإنهاء تصرفات قطر المراهقة، التي خسرت كل شيء تقريباً بسياستها الخرقاء مع الدول الأربع وبسبب تحالفها مع إيران وتركيا ضدها. إنني أراه قريباً ما كنت أعتقد أنه بعيد.

إدارة حربية في البيت الأبيض: بولتون أحدث صقور ترامب

واشنطن ـ العربي الجديد 24\3\2018

اقترب الرئيس الأميركي دونالد ترامب خطوة إضافية من تحويل إدارته إلى "إدارة حربية"، وذلك بتعيين جون بولتون مستشاراً للأمن القومي بدلاً من الجنرال إتش آر ماكماستر، في خطوة جاءت بعد الإطاحة بأحد "صمامات الأمان" في الإدارة الأميركية، وزير الخارجية ريكس تيلرسون، الذي حلّ محله رئيس وكالة الاستخبارات المركزية مايك بومبيو، المعروف بعدم معارضته للتعذيب خلال عمله في الاستخبارات وتماهي مواقفه مع ترامب حيال عدد من ملفات السياسة الخارجية تحديداً إيران وكوريا الشمالية، فيما ليس معروفاً إلى متى سيصمد وزير الدفاع جيمس ماتيس، المعوّل عليه لفرملة البيت الأبيض، وذلك في ظل معلومات عن أنّ ترامب في طريقه أيضاً للتخلص من كبير الموظفين في البيت الأبيض الجنرال جون كيلي. وبهذا يحتل الصقور (بولتون وبومبيو، ورئيسة وكالة الاستخبارات المركزية جينا هاسبل المتهمة بالمسؤولية عن عمليات تعذيب) معظم مقاعد مجلس الأمن القومي السبعة. الإطاحة بماكماستر كانت بحكم المحسومة منذ أسابيع، ويبدو أنّ انتقاده في مؤتمر ميونخ الأمني، التدخل الروسي المحتمل في الانتخابات الأميركية، أثار غضب ترامب وكتب نهاية دوره، ليبرز في الأيام الأخيرة اسم بولتون، كبديل عن ماكماستر. إلا أنّ اختياره لم يخلُ من المفاجأة والتحدّي، ليدق عدد من المراقبين والمتابعين للسياسة في واشنطن ناقوس الخطر. فتعيين بولتون، ليس أقل من "وصفة حرب مع كوريا الشمالية أو إيران"، كما قال ريتشارد بانتر، المحامي الرسمي للبيت الأبيض في زمن الرئيس الأسبق جورج بوش الابن.

وبعد الإعلان عن تعيينه، قال بولتون، لشبكة "فوكس نيوز": "لم أكن أتوقع هذا الإعلان بعد ظهر اليوم لكنه شرف كبير لي بالتأكيد". وأضاف "لدي آرائي وسأعرضها على الرئيس"، مدافعاً عن ضرورة أن يتمكن الرئيس من "تبادل الأفكار بحرية" مع مختلف مستشاريه. في المقابل، أشاد ترامب "بالعمل الاستثنائي" الذي قام به الجنرال ماكماستر وأكد أنه سيبقى "صديقه" دائماً. أما ماكماستر الذي كان قد انتقل من وزارة الدفاع في فبراير/شباط 2017 إلى البيت الأبيض ليحل محل مايكل فلين الذي أُجبر على الاستقالة بسبب اتصالاته مع مسؤولين روس خلال الحملة الانتخابية، فأعلن أنه سينسحب من الحياة العامة.

وبهذا التغيير، باتت المعادلة القائمة تثير مخاوف واسعة في دوائر السياسة الخارجية كما في الكونغرس، فالمثلث العسكري الكابح لترامب كما كان الاعتقاد (ماكماستر وتيلرسون وماتيس)، انتهت مدته، وذلك قبيل

مرحلة ساخنة، ففي 12 مايو/أيار المقبل، يحل استحقاق بحث الاتفاق النووي الإيراني في البيت الأبيض. وفي الشهر نفسه، من المقرر انعقاد القمة الأميركية الكورية التي يمكن أن تصبح مهددة، أو أن تنعقد لتفشل، وليكون الفشل بالتالي مدخلاً لتصعيد لاحق.

وبات الاعتقاد السائد الآن بعد هذه التغييرات، في الإدارة الأميركية، أنّ كل السيناريوهات "الصدامية" صارت مفتوحة. ما يعزز ذلك، شخصية بولتون، أحد صقور المحافظين في عهد الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن، وأحد منظّري سياسة "الحرب الوقائية".

بولتون هو أحد غلاة المحافظين الجدد ومعروف بمواقفه المتشددة إزاء إيران وروسيا، ومن المنادين بشن الحرب على كوريا الشمالية. بولتون البالغ من العمر 69 عاماً شغل بين 2001 و2005 منصب معاون وزير الخارجية الأميركي لشؤون الحد من الأسلحة. هذا المحامي لا يعرف المجاملة، فخلال تعيينه سفيراً للولايات المتحدة لمدة 18 شهراً لدى الأمم المتحدة في 2005 و2006 في عهد بوش الابن، كان حضوره طاغياً من دون أن يأبه للياقة الدبلوماسية، وقضى مدته في الأمم المتحدة بالمناكفة والمشاكسة ضد المنظمة الدولية، بزعم أنّها معادية للولايات المتحدة. ولخص المبعوث الأممي السابق إلى ليبيا، وزير الإعلام اللبناني الأسبق، طارق متري، سلوك بولتون قائلاً إن "المذاق المرّ في تذكّر بولتون في الأمم المتحدة خلال حرب إسرائيل على لبنان عام 2006: دعم غير مشروط للهجمة المستمرة على بلدنا، الدبلوماسية المعاكسة غير المستعدة لتقديم أي تنازلات، والازدراء للقانون الدولي والقانون الإنساني".

بعدها انتسب إلى مؤسسة المشروع الأميركي "أميركان إنتربرايز إنستتيوت" المحافظة، ثم معلقاً في شبكة "فوكس نيوز" الحليف الإعلامي الأول لترامب. رشحه ترامب في بداية إدارته لمنصب نائب وزير الخارجية، لكن هذا الموقع يحتاج إلى موافقة مجلس الشيوخ الذي حذر من تعيينه، ما فرض استبعاده، بينما لا يحتاج مستشار الأمن القومي لتصويت في مجلس الشيوخ.

لكن ما الذي سيغيره بولتون في السياسات الأميركية؟ داخلياً، يبدو أن هذا التعيين جاء لتدارك أزمة التسريبات الكبيرة التي تحصل من داخل الإدارة، خصوصاً في ظل التحقيقات المستمرة حول التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية. وفي هذا السياق، برز كلام لعضو الكونغرس الجمهوري، لي زيلدين، الوفي لترامب، الذي قال إن بولتون "رجل يتمتع بمؤهلات استثنائية" لشغل هذا المنصب، معبّراً عن ارتياحه

لأنه "لن تحدث تسريبات بعد اليوم من مجلس الأمن القومي"، موضحاً أن "الذين بقوا من عهد (الرئيس السابق باراك) أوباما سيرحلون والفريق سيضاعف جهوده".

أما المحاذير الأكبر، فتأتي بسبب قناعات بولتون الخارجية، فهو "يمثّل أسوأ أوجه المغامرة في السياسة الخارجية الأميركية"، بحسب تعبير مركز الأبحاث "دبلوماسي ووركس"، الذي يضم مسؤولين ممن خدموا في إدارة أوباما. يؤخذ على بولتون ميله الكبير للتدخل العسكري، وتأييده للحروب الاستباقية والوقائية، إذ كان أحد مهندسي غزو العراق في 2003، كما دعا أكثر من مرة إلى توجيه ضربة عسكرية لإيران على خلفية ملفها النووي وإلى "تغيير النظام في إيران بالقوة".

بالنسبة لمواقفه من القضايا الإقليمية، يُعرف بولتون بانحيازه الكامل لإسرائيل. ولا تختلف وجهات نظر بولتون الدولية عن آراء رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. وكان قد طالب في وقت سابق بإلغاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا). وفي مايو/أيار 2017، قال بولتون لصحيفة "جيروزاليم بوست" إنه يجب التخلي عن حل الدولتين، ومنح غزة لمصر، وتقسيم الضفة الغربية بين إسرائيل والأردن. قال بولتون بسخرية إنه يؤمن "بحل ثلاث دول" مع إسرائيل ومصر والأردن للسيطرة على الأراضي الفلسطينية الحالية.

ولعل هذا الأمر يبرر التعليق الفلسطيني الأول على تعيين بولتون بأنه سيؤدي إلى تشدد متزايد في الموقف الأميركي والإسرائيلي وخلق "واقع مدمر" للفلسطينيين والمنطقة. وقالت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حنان عشراوي لوكالة "فرانس برس"، إن "هذا الرجل لديه تاريخ طويل في معاداة فلسطين، منذ أن كان في الأمم المتحدة، حيث كان يدافع عن الحصانة الإسرائيلية". وقالت عشراوي "هذا كله سيؤدي إلى واقع مدمر على فلسطين وعلى المنطقة، وحتى العرب الذين يعتقدون أنهم يقيمون علاقات مع الولايات المتحدة، لا يدركون أن هذه العلاقة هي علاقة استخدامية فقط من قبل الادارة الأميركية، وتنتهي بسحب أموال هذه الدول لصالح برامج الإدارة الأميركية".

من مواقفه العربية أيضاً، يدعو بولتون الولايات المتحدة إلى إعلان جماعة "الإخوان المسلمين" منظمة إرهابية. كما يؤيد الحصار السعودي والإماراتي على قطر، بما يفتح المجال للتشكيك في أي دور أميركي لحل هذه الأزمة. كما يدعم إنشاء دولة سنّية "علمانية" جديدة في العراق يمكن أن تمولها السعودية. من

وجهة نظر بولتون، فإن الدولة السنّية الجديدة ستعيق إنشاء قوس سيطرة شيعي يمتد من إيران عبر العراق إلى سورية ولبنان.

ولعل الملف الأبرز الذي يُتوقع أن يكون لبولتون تأثير فيه، هو الملف النووي الإيراني. وعلى غرار وزير الخارجية الجديد مايك بومبيو، والمندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة نيكي هايلي، يمثل بولتون جزءاً من أولئك الذين يدعون إلى الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران. وكان قد كتب في افتتاحية لصحيفة "نيويورك تايمز" في مارس/آذار 2015 حول النووي الإيراني: "الحقيقة المزعجة هي أن العمل العسكري فقط مثل الهجوم الإسرائيلي عام 1981 على مفاعل صدام حسين في العراق أو تدمير المفاعل السورية عام 2007، يمكنه إنجاز ما هو مطلوب. إن الوقت قصير للغاية، لكن ضربة يمكن أن تنجح".

وفي هذا السياق، رأت مجلة "ذي أميركان كونسيرفاتيف" أن تعيين بولتون مستشارَ الأمن القومي، يجعل احتمال الحرب مع إيران حقيقياً جداً، مشيرة إلى أنه كان دعا مراراً وتكراراً إلى قصف إيران في إطلالاته على قناة "فوكس نيوز". وكشفت أن بولتون تآمر على إيران خلال فترة عمله كصانع سياسة إدارة بوش الابن من عام 2002 حتى عام 2004 لإرساء الظروف السياسية الضرورية للإدارة للقيام بعمل عسكري ضد طهران.

كذلك، يدعو بولتون إلى ضربة عسكرية استباقية ضد كوريا الشمالية، على أساس أنّ الرئيس الأميركي "يتمتع بالصلاحية" للقيام بمثل هذا الهجوم. وهو موقف يتخذ أبعاداً مدوية مع اقتراب القمة التاريخية المرتقبة بين ترامب والزعيم الكوري الشمالية كيم جونغ أون في شهر مايو المقبل. ولم يخف بولتون شكوكه حول النتائج التي يمكن تحقيقها من خلال استخدام الردع النووي الكلاسيكي ضد بيونغ يانغ "مثلما حصل مع الاتحاد السوفييتي إبان الحرب الباردة"، داعياً بحسب ما كتب على "تويتر" إلى أن يقوم الجيش الأميركي بعرض قوة إزاء بيونغ يانغ.

وفي مقال نشر في نهاية فبراير/شباط الماضي في صحيفة "وول ستريت جورنال"، عبّر بولتون عن موقفه بوضوح بقوله "إنه لمن المشروع تماماً أن ترد الولايات المتحدة على التهديد" الذي تمثّله كوريا الشمالية التي تمتلك القوة النووية، "من خلال أن تكون البادئة بتوجيه ضربة". وتساءل "كم من الوقت على أميركا أن تنتظر قبل أن تتحرك لإزالة هذا التهديد؟".

أما بشأن روسيا ورئيسها فلاديمير بوتين، فيؤيد بولتون تشديد العقوبات إلى حدود أبعد بكثير من تلك التي يراها رمزية والتي فرضتها الإدارة الأميركية، وهنا قد لا يبدو موقفه منسجماً مع ترامب الذي لا يميل إلى توجيه الانتقادات إلى موسكو إلّا نادراً.

طهران والعالم العربي.. الأمن امتداد للسياسة

محمود الريماوي العربي الجديد 24\3\2018

اختار وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، عنوان "نحو نموذج أمني جديد" لمقاله في "العربي الجديد" (20 مارس/ آذار الجاري)، إلا أن المقال برمته يقفز عن الواقع الشاذ القائم، مع دعوة ضمنية إلى التطبيع مع هذا الواقع، ومنح صفة الديمومة لما هو "قديم". والواقع هو أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تمنح نفسها الحق بالتدخل في شؤون دول أخرى، ويرتدي هذه التدخل طابعا عسكريا وتسليحيا لمليشيات محلية. كما يرتدي طابعا مذهبيا لتمزيق النسيج الاجتماعي وبث الفتن الطائفية، وينزع هذا التدخل نزعة إرهابية باستهداف المدنيين والمرافق المدنية، كما هو الحال في العراق وسورية.

لم تكن الأوضاع جيدة قبل ظهور "داعش"، وتمكّنها، في ظروف مريبة، في الموصل العراقية والرّقة السورية. وليست الأوضاع جيدة بعد هزيمة "داعش"، وحيث لم يكن لإيران دور في هذه الهزيمة، خصوصا في سورية. وعليه، فإن ظاهرة التطرّف والإرهاب إذ أخذت منحىً تصاعديا لها مع بروز "داعش"، إلا أنها لا تُختزل في هذا التنظيم الإرهابي فحسب، فكل استهداف للمدنيين وللمرافق المدنية ودور العبادة هو إرهاب، وذروة للتطرف المشين.

وبما أن كل مظاهر العلاقات بين الدول تبدأ بالتفاهمات السياسية، فإنه يتعذر الحديث عن تفاهماتٍ ذات طابع أمني، من غير بلوغ توافق على إقامة علاقات طبيعية وعادية. والحال أن سلوك طهران ينم عن رفض علاقاتٍ من هذا النوع، متذرعة بهيمنة أميركية ومطامع إسرائيلية، وكأن الرد الصالح على تلك الهيمنة والأطماع هو بابتداع هيمنة وأطماع من طرف آخر.. إسلامي.

يكتب ظريف عن تعاقدات يربح فيها الجميع في المنطقة، ويحاول بذلك اختراع البارود من جديد، فالجميع يربحون حين تنشأ علاقات طبيعية، لا محل فيها للطموحات غير المشروعة خارج الحدود. مثل هذه الطموحات المقترنة بتدخلات وبخطاب طائفي عابر للحدود يخترق سلامة المجتمعات، وبخطابات عسكرية قومية وإمبراطورية، لا يمكن أن ترسي علاقات طبيعية، وقد تسمح، في أقصى الحالات، بعلاقات دبلوماسية شكلية، كما هي الحال في علاقات طهران بعدد من العواصم العربية.

سبق أن اقترحت دول خليجية إجراء حوار مع طهران على مستوى ثنائي، وعلى مستوى إقليمي (خليجي)، ولم تبد طهران أي استعداد لمراجعة سياساتها التي أدت إلى تعطل الحوار. بمعنى أنها لم تُظهر أي اعتراف بالمشكلة، أو الرغبة في حلها، ورفضت من قبل أي حوار بشأن الجزر الثلاث التي تحتلها.

وإذا كان الأمر يتعلق بحوار شكلي، أو بحوار لمجرد الحوار، فذلك متيسر عبر الأقنية الدبلوماسية التي تربط طهران بعدد كبير من العواصم العربية. والحال أن طهران تتجاهل الأسباب التي أدت إلى جمود علاقاتها مع العالم العربي، مشرقه وخليجه ومغربه. وتنظر بنظرة متعالية إلى العالمين، العربي والإسلامي، وليست معنيةً سوى ببسط النفوذ وإثارة الاستقطاب الطائفي في مجتمعات المسلمين، واعتماده قنطرة للاختراق، وهذا هو حال سلوكها في اليمن والعراق ولبنان وسورية، وسبق أن احتجت دول أخرى، منها السودان والجزائر وموريتانيا، على تدخلات إيرانية ذات منزع مذهبي. وهي أمور لم يُقدم عليها الاستعمار الغربي للمنطقة.

تتحمل طهران جزءا كبيرا من مسؤولية اتشاح فضاء المنطقة بالسواد: بشر أبرياء يقتلون بلا سبب، مرافق مدنية ودور عبادة يجري تدميرها، بث الكراهية الشنيعة في صفوف المسلمين تجاه بعضهم بعضا، برفع رايات طائفية، وهو أمر لا سابق له في مجتمعاتنا، إهدار مليارات الدولارات في معارك عمياء بعيدا عن محاربة "داعش"، صرف الأنظار عن التحدي الإسرائيلي، استضعاف دول وشعوب ومجتمعات برمتها، عدم احترام الروابط التي تجمع العالم العربي، دولا وشعوبا، الحؤول دون إقامة علاقات طبيعية بين الشعوب العربية والإيرانية، في ظل الاختلالات السياسية القائمة. ذلك كله ينسف فرص الحوار، ويقوّض الثقة، ويثير مشاعر التوجس، وتجاهله يعني شيئا واحدا، وهو العزم على إبقاء الشذوذ السياسي القائم، أملا بأن يتحول العالم العربي إلى كيانات ممزقة مهيضة الجناح، خائرة القوى، لا تجد من "يحدب"عليها سوى المتسبب بتمزيقها، وهو ما يفسر تصريحاتٍ للوزير ظريف، سبقت نشر مقاله، أعرب فيها عن استعداد حكومة بلاده لدعم من يستنجد بها! وهي أفضل وصفةٍ لضمان انتقال الخراب من سورية والعراق ولبنان واليمن إلى دول عربية أخرى.

لقد سبق أن رحب العرب بقيام الثورة الإيرانية، أملا بإنقاذ شعوب إيران من عسف نظام الشاه، ولوضع حد للطموحات الإمبراطورية الشاهنشاهية خارج الحدود، فإذا بالعهد الجديد يعيد إنتاج نظام الشاه بلبوس إسلامي، فالعسف تجاه الأقليات العرقية والدينية اشتدت وتيرته، وباتت الثورة ليست أمرا خاصا بالدولة

الإيرانية وشعوبها، بل شأناً للتصدير، ومن لم يشأ استيرادها، فإنه يتم تصديرها إليه عنوة، عبر عمليات الاستقطاب والتأليب وشراء الولاءات، وتم رفع راية القدس من أجل اختراق المجتمعات العربية، وفرض الأجندة الإيرانية على الأحزاب والقوى السياسية، وحتى موسم الحج تحول إلى مناسبةٍ لتسميم العلاقات بين المسلمين، ورفع شعارات سياسية خاصة بالحكم الإيراني.

على مثل هذا النحو، تم بناء "الثقة" بين طهران والمجتمعات العربية، عقودا، وقد جاءت مقالة رئيس الدبلوماسية الإيرانية لكي تقفز عن هذا الواقع الشائك، ولكي تصور المشكلة على أنها تتمحور حول غياب الحوار! وكأن قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، الجنرال قاسم سليماني، يتجول بين سورية والعراق من أجل إشاعة ثقافة الحوار، وكأن تدمير كل فرصة لحل سياسي في سورية جنبا إلى جنب مع حملات الإبادة بحق المدنيين هو في سبيل تهيئة الأجواء لحوار، وكذا الحال في دعم الحوثيين للانقضاض على ثورة الشعب اليمني، وعلى الدولة اليمنية، هو بمنزلة خطوة نحو حوار مثمر.

من المؤسف أن مقالة الوزير ظريف لا تثير أي أمل بحل جدّي لمشكلات جدية، وأنها تفترض أن العرب فاقدو الإرادة السياسية، وقابلون لأن يساوموا على سيادة بلدانهم واستقلالها، أمام من يفاخرون بأنهم اجتاحوا أربعة بلدان حتى الآن. علما أن الحاجة تظل قائمة من أجل إقامة علاقات طبيعية مثمرة مع الجار الإيراني على قاعدة الاحترام المتبادل وتنمية المصالح المشتركة، وتعزيز أوجه التعاون، وذلك في حال نظرت إيران إلى "نفسها" باعتبارها دولة طبيعية، لا مطامع لها خارج حدودها، وتمتنع عن التدخل في شؤون الدول والمجتمعات الأخرى، وخصوصا العربية والإسلامية منها.

انتصار تركيا في عفرين قد يعيد تشكيل الصراع في سوريا

طه أوزهان عربي21 24\3\2018

ينبغي على أنقرة وواشنطن استغلال الفرصة واستخدام الوجود العسكري التركي في سوريا للتصدي للفوضى التي يثيرها نظام دمشق ومن يدعمونه بشكل أعمى.

من بين كل جيران سوريا، تتمتع تركيا بموقع متميز يمكنها من التدخل.

بالنسبة للعراق –الذي خسر الملايين من أبناء شعبه منذ سبعينيات القرن العشرين، وعاش واحدة من أطول الحروب في القرن العشرين في صراع مع إيران، وعانى بسبب حصار ربما كان الأشد على الإطلاق في الزمن المعاصر– لا تمثل سوريا لا أزمة وجودية ولا أولوية قصوى.

بينما تتطور أزمة العراق الطائفية إلى حرب مدمرة وإذ يعيش ملايين العراقيين كلاجئين، فإن تأثير الحرب الأهلية في سوريا على الاستقرار في العراق لا يكاد يذكر.

أما لبنان، الجار الآخر لسوريا، فقد تأثر بشدة بالأزمة السورية، ولكن هو الآخر مر بتجربة معاناة خاصة به من قبل، حيث دارت فيه رحى حرب أهلية طائفية ودينية طاحنة لسنوات، وألحق به الاحتلال والعدوان الإسرائيلي دماراً ساحقاً.

سحب النظام السوري قواته من لبنان قبل ثلاثة عشر عاماً، وكانت المفارقة العجيبة أن يرسل لبنان حزب الله إلى الرئيس بشار الأسد كجيش للإنقاذ، ومن هذا المنطلق لا يخفى على أحد ما تمثله الأزمة السورية من خطر على لبنان الذي مزقته الصراعات.

عداوة مريحة

كما لم يعد من غير المألوف ما عليه الوضع في إسرائيل التي تعتقد بأن إيران تشكل تهديداً لها من خلال القوى التي تتواجد بالوكالة عنها في سوريا، فمثل هذه المعادلة لم تلبث أن تهيمن على الساحة اللبنانية منذ سنوات كانت علاقات إسرائيل خلالها مع سوريا توصف بأنها "عداوة مريحة"، ولم تزل إسرائيل تسعى إلى الإبقاء على هذا الوضع المريح طالما ضمنت تقييد وكلاء إيران وحصرهم عند نقطة لا يتمكنون نتيجة لها من شن حرب واسعة النطاق ضد إسرائيل.

في نفس الوقت، عملت إسرائيل بكل هدوء على استخدام الأزمة السورية وحالة الفوضى التي تعصف بالمنطقة من أجل ترسيخ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة.

في هذه الأثناء، استمر الأردن في القيام بدور "المنطقة المحايدة" بينما انساب اللاجئون عبر حدوده. وهذه ليست المرة الأولى التي يواجه فيها الأردن مثل هذا التحدي، فطالما وجد نفسه مضطراً للتعامل مع الأزمة الفلسطينية على مدى عقود، ثم أصبح مركزاً لوجستياً هاماً للحرب على تنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

أما تركيا، التي تعتبر الأكبر من بين جيران سوريا وتتمتع بقوة اقتصادية وعسكرية تفوق ما يتوفر لدى كل الجيران الآخرين مجتمعين، فلديها تجربة تاريخية لا مثيل لها. رغم أن تركيا عانت آلام مخاض ديمقراطي شديدة في الماضي إلا أن علاقاتها مع نظام بشار الأسد في سوريا كانت مختلفة عن علاقات جيرانها العرب الآخرين به.

فإلى أن اندلعت الحرب السورية، كانت علاقات أنقرة بدمشق تمر بفترة من الوئام والرفاه، وحينما تعرضت سوريا لضغوط بالغة من قبل الولايات المتحدة في فترة احتلال العراق، خالفت تركيا جيران سوريا الآخرين ومدت يدها لدمشق – ومازال مثل هذا الوضع مستمراً بشتى الطرق.

التعايش مع الإرهاب

في خضم المأساة الإنسانية الهائلة التي شهدتها سوريا، لعبت تركيا دوراً محورياً، حيث استضافت ما يقرب من 3.5 مليون لاجئ سوري منذ عام 2011 – وذلك على الرغم من أن تركيا نفسها عانت من موجة من الإرهاب تمثلت في العشرات من الهجمات التي نفذتها داعش أو شنها حزب العمال الكردستاني.

والمفارقة هي أنه عندما هاجمت داعش حفل زفاف وأزهقت أرواح العشرات من المدنيين الأبرياء تناقلت الخبر وسائل الإعلام الغربية، أما حينما صدر نفس العمل الإرهابي عن حزب العمال الكردستاني فكان موقف وسائل الإعلام ذاتها هو التجاهل التام.

ومع استمرار الهجمات وتصاعدها لم يعد متصوراً أن تلتزم تركيا الصمت وألا ترد على هذه الأعمال التي باتت تهدد استقرارها السياسي والاقتصادي. ومع ذلك، كان هناك من الدول الأخرى من كان يتوقع من تركيا أن تتعايش مع الإرهاب، حتى بعد تحول داعش إلى أداة تستخدم لشرعنة التدخل في سوريا.

بحلول عام 2015 لم يعد يوجد في سوريا طرف واحد لا يفترض فيه مقاتلة داعش، فمن المعارضة السورية إلى حزب الله ومن حزب العمال الكردستاني إلى حزب الاتحاد الديمقراطي المنبثق عنه، ومن المليشيات المدعومة إيرانياً إلى روسيا وانتهاء بالولايات المتحدة، لم يبق من هؤلاء أحد إلا وادعى أنه يقاتل داعش في سوريا.

وعلى الرغم من أن تركيا كانت محاطة بالإرهاب المتمثل بكل من حزب العمال الكردستاني وداعش إلا أن دعوات أنقرة للقيام بعمليات برية ضد داعش كانت تقابل بالتجاهل، فما كان منها في نهاية المطاف إلا أن أطلقت عملية درع الفرات لتطهر مناطقها الحدودية من المقاتلين المسلحين، وكانت كل خطوة من خطوات هذه العملية غاية في الشفافية، وعلى مرأى ومسمع من العالم.

وبناء عليه لا يمكن اعتبار العملية العسكرية التركية الأخيرة في سوريا تحركاً مفاجئاً وغريباً، بل على العكس تماماً من ذلك. لقد حذرت أنقرة وأنذرت، وبلغت كافة الأطراف في سوريا بأنها لن تسمح لحزب العمال الكردستاني بالسيطرة على المناطق المحاذية لحدودها.

خطأ استراتيجي جسيم

أثارت عملية درع الفرات ردود فعل معقدة من قبل الأطراف الأخرى المتدخلة عسكرياً في سوريا، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية. فقد كانت كثير من البلدان تحاول جاهدة إدارة الأزمة السورية عبر وكلاء، وبشكل خاص عبر حزب العمال الكردستاني، بحجة دعم القوات الديمقراطية السورية.

في مرحلة من مراحل الأزمة السورية، كانت قوات حزب الاتحاد الديمقراطي تتصرف كما لو كانت عقاراً زمنياً مشتركاً، فبينما كانت الولايات المتحدة تحتل أكبر مساحة في البلاد إلا أن الأطراف الأخرى، بما في ذلك الأسد وإيران وروسيا، كانت أيضاً تستخدم حزب الاتحاد الديمقراطي.

كانت تلك حالة من الفوضى العارمة التي ما كان من الممكن التعايش معها. فحينما كانت مجموعة ما ترسل انتحارياً عبر الحدود إلى داخل الأراضي التركية كان يطلق عليها اسم حزب العمال الكردستاني، ولكن حينما تنشط نفس المجموعة داخل سوريا فإنه يطلق عليها اسم حزب الاتحاد الديمقراطي. حينما تقاتل مجموعة ما ضد تركيا فإنها تسمى حزب العمال الكردستاني ولكن حينما تقاتل نفس المجموعة ضد داعش فإنه يطلق عليها اسم قوات سوريا الديمقراطية.

وحينما يشنون هجوماً بالتعاون مع قوات الأسد فإنه يطلق عليهم اسم "القوات السورية"، وعندما يهاجمون مجموعات كردية لا تنتسب إلى حزب العمال الكردستاني فإنهم يطلق عليهم وصف "القوة العلمانية الوحيدة في الشرق الأوسط".

إلا أن شيئاً واحداً لم يتغير: كل من يحاربهم ينظر إليه كما لو كان "يعتدي على الأكراد". وفي وسط هذه الفوضى العارمة طورت الولايات المتحدة شراكتها مع حزب العمال الكردستاني في صورته المستنسخة

باستمرار إلى علاقة استراتيجية مريبة. وكان ذلك خطأ استراتيجياً جسيماً ربما لم يكن ليقع لولا حالة الفوضى الحالية التي تعيشها مؤسسات صناعة القرار الأمني والسياسي في واشنطن.

كان ضرباً من الجنون، إن لم يكن مهمة مستحيلة، التوجه نحو تشكيل تحالف سائل مع مجموعة ماركسية لينينية تصنفها الولايات المتحدة نفسها على أنها منظمة إرهابية. لم ينجم عن هذا التحالف غير المبرر تسميم العلاقات التركية الأمريكية فحسب، بل لقد ثبت بالتجربة العملية أن واشنطن ليست لديها قدرة على إدراك عواقب العبث بالتحالفات الجيوسياسية الإقليمية أو التقليدية، وأن كل الأدوات التي يتم اللجوء إليها في حرب داعش تصبح من وجهة النظر الأمريكية أدوات مشروعة.

إلى أين ستتوجه الولايات المتحدة من الآن فصاعداً يتوقف على نتيجة قرارها اختزال استراتيجيتها السورية بأسرها إلى شراكة مع حزب الاتحاد الديمقراطي.

تهميش حزب العمال الكردستاني

لم تدخر أنقرة وسعاً خلال السنوات الثلاث الماضية في تسليط الضوء، مراراً وتكراراً، على هذا الوضع الذي يستحيل الاستمرار في السكوت عنه. وأعلنت تركيا أنها، وبعد الهزيمة المتوقع تكبيدها لداعش، سوف تتدخل ضد حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي، وبأنها لن تسمح إطلاقاً بإقامة مناطق يعلن فيها الحكم الذاتي. وفعلاً، تم الانتهاء من عملية عفرين خلال شهرين من الزمن وتم إخراج قوات حزب الاتحاد الديمقراطي نهائياً من المنطقة.

لم تكن عفرين مثل الرقة. لم يفقد آلاف المدنيين حياتهم، ولم تشهد المنطقة قصفاً عشوائياً ولم تقع فيها مأساة إنسانية، ولم يتحول مئات الآلاف من الناس إلى لاجئين. وحقيقة أن عفرين لم تتحول إلى رقة أخرى، يمثل في حد ذاته نجاحاً باهراً.

وبإخراج حزب العمال الكردستاني من عفرين، تم إنشاء "منطقة آمنة" جديدة، مما سيوفر استقراراً نسبياً مقارنة بما عليه الوضع في مناطق سوريا الأخرى – وذلك على نسق ما جرى في الأماكن الأخرى التي تم استنقاذها من أيدي حزب العمال الكردستاني. وينبغي الأن أن يبرز نموذج حكم جديد في عهد ما بعد حزب العمال الكردستاني، الذي ما كان ليتمكن من الاستيلاء على أي أراض ويديرها بأسلوب ستاليني لولا ما توفر له من دعم عسكري أمريكي.

بات حزب العمال الكردستاني بعد تكبده الهزيمة في عفرين أكثر تهميشاً. وكما هو الحال مع داعش، سوف يستمر السوريون والكرد في التساؤل حول مدى مشروعية حزب الاتحاد الديمقراطي، تلك المجموعة المسلحة التي ينضوي في صفوفها مقاتلون يساريون متطرفون أجانب وفدوا من ألمانيا وإنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وسوف تواجه واشنطن مصاعب في الحفاظ على تحالفها السائل مع حزب الاتحاد الديمقراطي الذي بات مهمشاً.

رسم خارطة طريق

وصلت الولايات المتحدة إلى آخر الطريق في مجال استخدام شبكات إرهابية في القتال ضد شبكات إرهابية أخرى. لقد كانت تلك استراتيجية سياسية عقيمة لا طائل من ورائها. وهي بلا شك مأساة مألوفة في عالم الحرب بالوكالة، ولقد شهدناها من أفغانستان إلى سوريا. إذ ليست المشكلة في إيجاد وكلاء لاستخدامهم في القتال، وإنما تكمن المشكلة الحقيقية فيما ستفعل بهم بعد الانتهاء من المهمة التي جيء بهم لإنجازها.

شكلت الزيارة الأخيرة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكية السابق ريكس تيلارسون إلى أنقرة بارقة أمل جديدة في العلاقات التركية الأمريكية، ووفر اللقاء بين تيلارسون والرئيس التركي رجب طيب إردوغان فرصة للحوار الصادق حول القضايا المحلة وحول الحلول المتوقعة.

إلا أن تيلرسون ما لبث أن طرد من منصبه ووصلت قوات الجيش السوري الحر المدعومة من قبل تركيا إلى وسط مدينة عفرين. وستأتي الاجتماعات القادمة بشأن الملف السوري في واشنطن بعد كل هذه التطورات التي لم تكن متوقعة.

من غير المحتمل أن تبدأ الولايات المتحدة التعامل مع الملف السوري من الصفر بفريق جديد في واشنطن تناط به مهمة وضع السياسة الأمنية ورسم العلاقات الخارجية. ينبغي أن يشكل إخراج قوات حزب الاتحاد الديمقراطي من المناطق الحدودية التركية أرضية للدفع قدماً بالتعاون التركي الأمريكي، وها هي الولايات المتحدة ترسل إشارات إيجابية بهذا الشأن. ويمكن أن ينجم عن هذا التفاهم والتعاون رسم خارطة طريق جديدة، بما في ذلك إقامة مناطق آمنة ومستقرة.

ينبغي على الولايات المتحدة وتركيا معاً استغلال عفرين كفرصة لتمكين الوجود العسكري التركي في سوريا من التصدي للفوضى التي يثيرها نظام دمشق ومن يدعمونه بشكل أعمى.

تم بحمد الله